مجلة جامعة دمشق للآداب والعلوم الإنسانية

اسم المقال: إضاءة على العملات والأسعار والأجور ومستوى المعيشة بدمشق خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر
اسم الكاتب: د. ضياء صايل حيدر
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/2888
تاريخ الاسترداد: 2025/05/10 02:07 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة دمشق للآداب والعلوم الإنسانية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

إضاءة على العملات والأسعار والأجور ومستوى المعيشة بدمشق خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر

د. ضياء صايل حيدر*

الملخص:

أبرز البحث أنواع العملات وقيمتها التي كانت متداولة خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر، وأوضح البحث جهود مجلس الشورى لضبط الأسعار ومراقبة الموازين ومعاقبة الغشاشين (الفلقة).

تم عرض جداول متعددة بأسعار الخضار والفواكه والقمح والشعير واللحوم ومواد البناء والمواد المستعملة. وبين البحث كذلك أسعار العقارات وأجورها، وأضاء على جانب مهم وهو الرواتب والأجور لكبار الموظفين والأغوات دمشق بأقسامها الثمانية ورواتب العلماء وغيرهم، حيث تبين لنا من خلال هذه الرواتب مستوى المعيشة بدمشق لمعظم فئات السكان.

* جامعة دمشق، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، قسم التاريخ.

Shedding light on the currencies, prices, wages, and living level in Damascus in the first half of the nineteenth century.

Dr. Dyaa Sael Hayder[**]

Abstract

The research highlighted the types of currencies and their value that were circulating during the first half of the nineteenth century. The research also showed the efforts of the Shura Council to control prices and control the balance and punish the cheaters (Falaqa)

Various tables were presented for the prices of vegetables, fruits, wheat, barley, meat, building materials and used materials. The research also showed the real estate prices and wages, and highlighted the important aspects of salaries and wages of senior officials and the Aguat Damascus with its eight divisions and salaries of scientists and others, where we show through these salaries the standard of living in Damascus for most segments of the population.

[**] Damascus University, College of Arts and Humanities, Department of History.

المقدمة: أهمية الموضوع، إشكاليته، منهجيته:

يسلط البحث الضوء على العملات الفضية والذهبية التي تم تداولها خلال حكم الدولة العثمانية، وقيمتها المادية خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر، وسيتطرق البحث إلى معرفة قيم العملات، وتناسبها مع قيم المواد ولاسيما أسعار القمح والشعير والخضار خلال تلك الفترة. وسيتناول البحث جانبًا آخر لا يقل أهمية عن سابقه؛ وهو أسعار الدور والعقارات ومواد البناء خلال حكم إبراهيم باشا لدمشق. وسيتم تسليط الضوء على مستوى المعيشة من خلال مستويات أجور كبار الموظفين وفقًا لأهمية الوظيفة التي يشغلها، وما بين الوظائف العليا في الدولة والوظائف الأدنى؛ لأنّ الأجر يختلف من طبقة اجتماعية وظيفية إلى أخرى، فالأجر الذي يتقاضاه الأغا غير الأجر الذي يتقاضاه مؤذن الجامع أو عالم الدين، ومن خلال هذه الرواتب يمكن رصد مستوى المعيشة في دمشق خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر.

إشكالية البحث:

تتركز إشكالية البحث حول مدى التناسب بين أجور الموظفين في الدولة العثمانية والمستوى الاجتماعي المعاشي، وفقًا لتراتب الوظائف والأجور من جهة، والصعوبات التي واجهت الحياة الاقتصادية من جهة أخرى، في ظروف تغلغل رؤوس الأموال الأجنبية التي تزايدت مع حملة محمد علي باشا وابنه إبراهيم (1830–1839) وانعكاساتها الاقتصادية – الاجتماعية على الدولة العثمانية. وفي هذا يمكن طرح تساؤلات عدة منها:

- هل تمكنت الدولة العثمانية من وضع عملة متناسبة والمستوى الاقتصادي والاجتماعي؟.
- هل نجحت الدولة العثمانية بمنع تهريب العملة أو تزويرها؟
- هل أثر حكم إبراهيم باشا على قيمة العملة بدمشق؟
- هل التزم التجار كلهم بالتسعيرة التي حاول الولاة تثبيتها؟
- ما دور الدولة في تثبيت أسعار المواد الأساسية كالقمح والشعير، وهل تمكنت من ذلك؟
- هل كانت هناك مراقبة على الموازين؟

وسيحاول البحث الإجابة عن جملة التساؤلات تلك، وفي الوقت نفسة سيحاول حل الإشكالية المذكورة أعلاه من خلال وثائق المحاكم الشرعية.

منهجية البحث:

سيتبع البحث المنهج الاستقرائي لوثائق المحاكم الشرعية، والأوامر السلطانية بالدرجة الأولى وتحليلها، وسيعتمد على مصادر معاصرة لتلك الفترة، إذ تمّ جمع المادة العلمية وقراءتها وتحليلها واستنباط المعلومات منها وتوظيفها في البحث.

يعد موضوع العملات من المواضيع المعقدة والشائكة، ولاسيما في العصر العثماني؛ لأن الامتداد الكبير للدولة العثمانية ومجاورتها لدول أوروبية كثيرة، وتهافت التجار الأوروبيون إلى مدن السلطنة خلال فترة البحث (النصف الأول من القرن التاسع عشر)، وتلاعبهم بالعملات، والعمل على تزييف النقود العثمانية والأوروبية أدى إلى تذبذب أسعار العملات بحد ذاتها، وأثر في عامة الناس، مع سطحية هذه التأثيرات؛ لأن العملة ذهبية أو فضية أو نحاسية كانت تحتفظ بقيمتها ضمنها، ولاسيما أن العملة الورقية لم تكن معروفة حينها في الدولة العثمانية.

وكان تجار العملات في الداخل والخارج يحاولون باستمرار جمع العملة الذهبية أو الفضية وتهريبها من مدينة إلى أخرى، الأمر الذي جعل القطعة النقدية الواحدة تباع بأسعار مختلفة في الأستانة وحلب ودمشق والقاهرة، وكان السلاطين يصدرون الأوامر المشددة لمنع التهريب والتزوير، وبناء على ذلك سيحاول البحث تقديم صورة واضحة عن العملات وأنواعها، ومجالات تداولها للتوصل إلى معرفة واقع الأسعار، والمستوى المعيشي للسكان خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر.

أولًا: أنواع العملات والصعوبات التي واجهتها:

1- العملة الفضية:

كان الغرش أو "الغروش" كما هو اسمه الحقيقي العملة الرئيسة في الدولة العثمانية، وهو عملة فضية تفيد في قياس العملات الذهبية والفضية والنحاسية بها[1]، وفي القرن التاسع عشر أصبحت العملة الفضية من أشهر العملات في مصر والشام.

[1]- وقد ضُرب الغرش لأول مرة في الدولة العثمانية في عهد السلطان سليم الثالث سنة 1101هـ/1690م على غرار النقد البولوني- الزولطة بنسبة ثلاثة أخماس من الفضة وخمسين من النحاس، وكان وزنه 19.2 غرامًا. وقد بدأ الغرش بالانتشار منذ القرن السابع عشر بعد تراجع التعامل بالآقجة. وكان هناك الغرش الكبير أو الأسدي أو الصاغ، والغرش الرائج أو العددي أو غرش المعاملة. وقد كان هناك نقد أوربي متداول في الدولة العثمانية ضرب سنة 1607م، وكان يدعى "Lion Dallars" عرف في الدولة العثمانية باسم "أصلان غروش" أي الغرش الأسدي، ووزنه 25.56غرامًا من الفضة، كما كان هناك نقد هولاندي آخر ضرب سنة 1620م يُعرف أيضًا باسم الغرش الأسدي "Ria Dallars"، ويزن 25.98 غرامًا من الفضة، وكان على أحد وجهيه صورة أسد، وعلى الوجه الآخر صورة الملك.

وقد ذكر في الوثائق أن كل 1025غرش أسدي تعادل 1205 غرش من الغروش العددية، كما ذكر في وثيقة أخرى أن كل 135.5غرش صاغ أو أسدي تساوي 149 غرش عددي، وهذا يعني أن الغرش الأسدي يعادل 1.17 من الغرش العددي[2].

- وهناك الغرش الأسود الذي يطلق على العملة الألمانية والإسبانية.
- وغرش سوليا؛ وهي العملة الفرنسية[3].
- وفي المبالغ الكبيرة كان يستعمل اصطلاح الكيس Kise، ويساوي 500 غرش، وقد ألغي سنة1294هـ/1877م.
- وهناك **اليوك Yuk**: وهو 1000غرش[4]، أو 10.000 آقجة.
- **الآقجة AKGE**: وتعني الضارب إلى البياض، وتوقفت الدولة عن ضربها تمامًا سنة 1234هـ/1819م في عهد السلطان محمود الثاني، وصار الغرش يعادل 100آقجة، وذلك سنة1282هـ/1866م [5].

وقد ذكرت الوثائق التاريخية أنّ الأقجة مساوية للدرهم والقطعة؛ أي أنّ الآقجة والدرهم والقطعة والفلس أسماء لأدنى أنواع العملات في العصر العثماني[6] في النصف الأول من القرن التاسع عشر.

- **البارة Para**: نقد معدني، وكل 40 بارة تساوي غرشًا واحدًا، وهي نفس المصرية التي سميت بذلك؛ لأنها كانت تضرب في مصر، ومنها كلمة "مصاري"؛ أي أموال، ووجد فئات للبارة منها ما يساوي قطعًا من فئة الـ10 والـ20 والـ50 والـ100بارة، وكما ذكرنا أعلاه فإن البارة في عهد السلطان محمود الثاني كانت تساوي 3 آقجات، وكل 5 بارات أو مصريات تساوي متليك[7]، وذلك بسبب تغير قيمة العملة.
- **الزولطة Zolta**: وهي عملة بولونية فضية كانت متداولة حتى أوائل القرن التاسع عشر، وتساوي 90 آقجة أو ثلاثة أرباع الغرش[8].
- **الريال**: ويساوي 25 غرشًا.
- **والمجيدي**: ويساوي 20غرشًا، وهو غير المجيدية الذهبية.

---

[2]- محاكم شرعية: السجل218، وثيقة295-629-282؛ والسجل197، وثيقة287.
[3]- صابان، سهيل: المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية التاريخية، د. م. 2000، ص: 179.
[4]- صابان، سهيل: المعجم الموسوعي، ص: 230.
[5]- صابان، سهيل: المعجم الموسوعي، ص: 20.
[6]- محاكم شرعية: السجل17، وثيقة107.
[7]- صابان، سهيل: المعجم الموسوعي، ص: 51.
[8]- صابان، سهيل: المعجم الموسوعي، ص: 130.

- **نصف المجيدي:** ويساوي 10 غروش.
- **ربع المجيدي:** ويساوي 5 غروش.
- **ثُمن المجيدي:** ويساوي 2.5 غرش، ويعرف بـ "أبو المية"؛ أي مئة بارة أو مصرية.
- **البرغوت:** ويساوي 1.25 غرش، أو 50 مصرية.
- **التمشلي:** ويساوي 6 غروش.
- **البشليك:** ويساوي 5 غروش.
- **الفلورين:** ويساوي 2.5 غرش؛ أي ثمن المجيدي.
- **المتليك Metalique:** ويساوي 5 مصاري[9].

2- العملة الذهبية:

كانت الليرة العثمانية الذهبية وحدة النقد الأولى في الدولة في النصف الأول من القرن التاسع عشر، وأقدمها ما ضرب في عهد السلطان محمود الثاني، وأكثرها تنوعًا ما ضُرب في عهد ابنه عبد المجيد التي عرفت بالمجيدية، وبقي تداولها مستمرًا في دمشق حتى خمسينيات القرن العشرين، وكانت تشترى البساتين والبيوت والمطاحن والحمامات والأشياء الغالية؛ وكان منها الليرة المفردة والمجوزة التي تضم ليرتين، والمخمسة التي تضم خمس ليرات مجيدية[10]، وكان هناك أيضًا نصف الليرة وربع الليرة، وكان وزن الليرة المجيدية 7.216غرام، وعيارها 22قيراطًا من 24 قيراطًا، ونسبة الذهب الصافي فيها 91.67%؛ أي 6.6 غرام، وكان غرام الذهب يساوي 15غرامًا من الفضة[11]، ثم تغيرت الأحوال، وهناك أنواع أخرى من العملات الذهبية هي:

- **ذهب البندق Findik Altim:** ضرب في عهد السلطان أحمد الثالث سنة 1115هـ/1703م، وكان يزن 3.45 غرام، وعياره 23 قيراطًا، ويُعرف بـ زنجرلى[12]
- **الدوكا:** هو ذهب فلورنسة والبندقية، ويعادل في قيمته الليرة المجيدية العثمانية.[13]
- **الذهب العدلي Adli Altin:** نوع من الذهب ضرب في عهد السلطان محمود الثاني، وسمي بذلك؛ لأن مخلص السلطان محمود في الشعر كان "عدلي"، ولذلك ذكره إبراهيم حليم بك باسم محمود عدلي، وكان الذهب المذكور على ثلاثة أنواع: الربع، والنصف،

---

[9]- صابان، سهيل: المعجم الموسوعي، ص: 151-203.
[10]- العلاف، أحمد حلمي: دمشق في مطلع القرن العشرين، ط2، دمشق، 1403، ص: 268.
[11]- مجموعة باحثين: التاريخ الاقتصادي للدولة العثمانية، دار المدى، بيروت، 2007م، ص: 75.
[12]- صابان، سهيل: معجم المصطلحات، ص: 120.
[13]- صابان، سهيل: المعجم الموسوعي، ص: 115.

والعدلي الكامل، وأسعاره: 3 و6 و12 غرشًا؛ وكان على أحد وجهي العدلي الطغراء السلطاني، وعلى الوجه الثاني عبارة "ضرب في دار الخلافة العليا"، وكان عياره 19 قيراطًا، وفي سنة 1239هـ/1823م زيدت عليه كتابات بسبب ظهور العدلي المزيف، فقد كتب على أحد الوجهين "سلطان سلاطين زمان محمود خان"، وعلى الوجه الآخر "دام ملكه وسلطانه"[14]. ومن خلال الوثائق والأوامر السلطانية تبين أن هذا الذهب اختفى من الأسواق مع سنة 1240هـ/1824م مع الأوامر السلطانية بمراقبة المهربين والمحتكرين.

3– تهريب العملة وتزويرها:

كانت العملات تزور أو تهرب أو تحتكر؛ لذلك كانت الأوامر السلطانية تصدر إلى الولايات بصورة متواصلة لمنع التزوير والتهريب للمحافظة على قيمة العملة، وما يثبت ذلك الوثائق المستمدة من سجلات الأوامر السلطانية وهي:

– **الوثيقة الأولى:** 12جمادى الآخرة 1239هـ/1824م، وتتضمن "علمنا تلاعب عدد من الناس بموضوعات العملات، ولاسيما الذهب العدلي البالغة قيمته 12 غرشًا. إن على دار الضرب العامرة بدمشق التأكد من قيمة النقود وأوزانها، ووضع حد للتزييف والغش"[(15)]، وتدل هذه الوثيقة على اهتمام الدولة بضرورة التأكد من صحة العملة المتداولة خشية التزييف أو الغش.

– **الوثيقة الثانية:** رمضان 1239هـ/1824م، وتضمنت "رغم أنّا ضربنا 200.000 قطعة من الذهب العدلي، فقد فُقِد تمامًا من الأسواق. نطلب مراقبة الأسواق وضبط المتلاعبين"، وممَّا يدل على الاهتمام بضرورة الحفاظ على العملة من التهريب[16].

ملاحظة لا يوجد توثيق لها، وأعتقد أن رقم 1 الوارد على الوثيقة 3 يعود للوثيقة 2

– **الوثيقة الثالثة:** ذو الحجة 1239هـ/1824م، صكت الدولة "ربعية: من الفضة قيمتها 100مصرية، وتاجر الناس بها، واحتكروها فارتفع سعر ها إلى 120مصرية، وفقدت من الأسواق نطلب منع احتكارها وتوقيف المهربين.[(17)] وتدل هذه الوثيقة على أن اهتمام الدولة لم يقتصر على مراقبة العملة الذهبية فقط، بل كانت مراقبتها شاملة لأنواع العملات الأخرى حرصًا على الاقتصاد الوطني من التهريب والاحتكار.

[14]– صابان، سهيل: المعجم الموسوعي، ص: 153.
[15]– ترجمة الأوامر السلطانية: سجل1، وثيقة120، تاريخ 1239هـ/1824م.
[16]– ترجمة الأوامر السلطانية: سجل2، وثيقة38، تاريخ 1239هـ/1824م.
[17]– ترجمة الأوامر السلطانية: سجل3، وثيقة47، تاريخ 1239هـ/1824م.

– **الوثيقة الرابعة:** جمادى الأولى 1240هـ/1825م، وفيها "أن العملات الذهبية من فئة 12–6–3 غروش فقدت من الأسواق بسبب تهريبها، نطلب توقيف المهربين، ومصادرة الذهب المهرب"[18]. وهنا أيضًا تأكيد للدولة على الحفاظ على العملات الذهبية من التهريب، ولاسيما الذهب كونه يشكل القيمة الأهم للتداول، ولتحديد المستوى الاقتصادي للبلاد.

– **الوثيقة الخامسة:** 24 شوال 1240هـ/1825م، وأتت على شكل رسالة وتنبيه لوالي دمشق، وتضمنت "إلى والي دمشق مصطفى باشا، والقاضي فيها نفيدكم أن مهربي العملات لا زالوا نشيطين في الدولة، وهم يهربون العملة الذهبية ليتاجروا بها خارج البلاد؛ لذلك أصدرنا عملة جديدة من الذهب العدلي في غير الطبعة القديمة، وقد عينا صرافين في كل مدينة لتسليم الذهب مقابل 28غرشًا بدلًا من 25غرشًا لكل قطعة. وسوف نصادر الذهب إذا وجدناه مع أحد من الناس، ولا يجوز التداول بغير الذهب العدلي الجديد، وإن دعم العملة الوطنية يقوي الدولة، وعلى الناس المبادرة إلى تسليم الذهب الذي بحوزتهم إلى الصرافين"[19]. تدل الوثيقة على حرص الدولة الشديد للحفاظ على العملة الذهبية داخل البلاد، لما لها من أهمية وقيمة اقتصادية خارج الدولة العثمانية، مما دفع الدولة إلى صك عملة ذهبية جديدة أقل قيمة للتداول الذي أصبح أكثر تشددًا في مراقبتة لدى الصرافين، وفي الوقت نفسه تختلف عن الذهب الرومي الأساسي الذي يحمل ذهبًا أكثر قيمة.

– **الوثيقة السادسة:** جمادى الآخرة 1244هـ/1828م التي وردت بمثابة إعلام لحكام ولاية دمشق عن إصدار نقد جديد، وهي "إلى فخامة المشير والحكام في ولاية الشام لقد أصدرنا نقودًا من فئة خمسة قروش، وقرش واحد، و100مصرية، و50مصرية، وهي ممهورة بخاتمنا منعًا من التزوير، ولها نفس القيمة التي لمثيلاتها، وعليكم تعميم ذلك على الجميع حتى تبقى خزينتنا عامرة وجاهزة[20]. وهذا دليل على الحالة الاقتصادية؛ لأن السلطة العثمانية كلما كانت تعاني من أزمات اقتصادية أو تضخم تسعى لتغيير العملة؛ أي كانت تنقص وزن الذهب أو الفضة من القطعة النقدية.

– وفي وثيقة رفعها أحمد خلوصي القائمقام بدمشق إلى السلطان محمود الثاني يقول فيها: إن الناس لم يُقبلوا على العملة الجديدة، ولم يبدلوا نقودهم القديمة –الذهب الرومي–

[18]– ترجمة الأوامر السلطانية: سجل3، وثيقة61، تاريخ1240هـ/1825م.
[19]– ترجمة الأوامر السلطانية: سجل2، وثيقة79، تاريخ1244هـ/1828م.
[20]– ترجمة الأوامر السلطانية: سجل4، وثيقة33، تاريخ1244هـ/1828م.

الذي يتعاملون به سرًا ..... وجاء الرد بمنع تداول الذهب الرومي[21]. وتدل هذه الوثيقة على بدء تراجع قيمة العملة الذهبية مع التردي النسبي للواقع الاقتصادي في الدولة العثمانية، كما تدل الوثيقة على وعي التجار الذين يدركون تمامًا قيم العملات في تداولاتهم النقدية التي غالبًا ما تكون مع تجار أجانب، في وقت شهد مزيدًا من التغلغل الرأسمالي الأوروبي في الدولة العثمانية، سواء من خلال الامتيازات الأجنبية في الداخل العثماني أم التداولات التجارية خارج الدولة، وهذا ما أثبتته مراقبة الدولة للحدود كما هو وارد في الأمر الآتي:

في ربيع الأول 1245هـ/1829م كانت العملة تهرب من بلدة لأخرى، أو من داخل الدولة إلى خارجها عن طريق التجار الأجانب وعملائهم، وكانت الدولة تأمر بمراقبة الحدود والممرات، كما في الأمر الآتي:

إلى حكومة دمشق..

يقوم بعض التجار بتهريب أكياس النقود الذهبية والفضية من استانبول إلى بروسة ومنها إلى الشام، ومنذ سبعة أيام ذهبت قافلة، وفيها بعض التجار، وكمية كبيرة من النقود المهربة؛ لذا فإن عليكم تفتيش جميع القوافل التجارية المتوجهة إلى الشام، ومصادرة النقود المهربة، وتوقيف المهربين، وتسليم النقود إلى حسين حسن بك ناظر الضربخانة بدمشق. الآستانة، في أوائل ذي الحجة 1238هـ/1823م[22].

4- أسعار العملات سنة 1238هـ/1822م:

كانت ترد إلى دمشق فرمانات متوالية من السدة السلطانية عن أسعار العملات المعتمدة، وهي لا تتطابق دائمًا مع أسعار السوق، من ذلك إلى والي الشام وقاضيها وأعيانها:

نرسل لكم قيمة العملات حاليًا:

الذهب الاستانبولي	8 غروش
الذهب المجري	15 غرشًا
الذهب الفندقي	11 غرشًا
القراميس	14.75 غرشًا
الذهب المصري	7 غروش

[21]- ترجمة الأوامر السلطانية: سجل4، وثيقة43، تاريخ 1245هـ/1829م.

[22]- ترجمة الأوامر السلطانية: سجل1، وثيقة105، تاريخ 1238هـ/1823م؛ وعن موضوع التهريب انظر: أوامر سلطانية: 1/6-2/8-60-63-3/21-34-47-4/16.

الجهادي	5 غروش
الجزائري والتونسي والطرابلسي	12 غرشًا
الأيكي ليك	غرشان
الذهب الرومي	25 غرشًا
الريا ل	6.5 غرش[23]

ربيع الثاني 1238هـ/1823م

وبعد شهرين صدرت التسعيرة الآتية التي تختلف عن سابقتها في العملات التالية:

ربعَّية الذهب الفندقي	3 غروش
الجزائري والتونسي والطرابلسي	11 غرشًا
نصف الرومي	12.5 غرشًا
ربع الرومي	6.25 غروش

وتعكس أرقام التداول الواردة لدينا خلال شهور أو عام اختلاف الأسعار، مما يدل على اضطراب الوضع الاقتصادي، فضلًا عن حرص الدولة العثمانية على اقتصادها من المضاربات والتنافس من الدول الأخرى، أو حرص الدولة على منع التهريب والتزييف (كما سبق ذكره)، وما يثبت ذلك قوائم الأسعار الأخرى الواردة في النص قيد الدراسة.

وقد نص الفرمان على منع تداول العملة الصفوية، وشدد على السيد حسين حسني بك ناظر الضربخانه بدمشق لتنفيذ مضمون الفرمان بمنتهى الحزم[24]، ولا شك أنه كانت هناك صعوبات كبيرة لمنع التهريب والتزييف والاحتكار•، وفي شوال 1239هـ/1824م وردت الأسعار الآتية:

التونسي والطرابلسي والجزائري	12 غرشًا
ذهب الآستانة	11 غرشًا

---

[23]- ترجمة الأوامر السلطانية: سجل1، وثيقة65، تاريخ 1238هـ/1823م.

[24]- ترجمة الأوامر السلطانية: سجل1، وثيقة82 -122، تاريخ 1239هـ/1824م.

• نظرًا لأهمية مدينة دمشق، كان عدد كبير من ولاتها برتبة وزير أو صدور عظام سابقين، أمثال درويش باشا 1828–1830، ومحمد سليم باشا 1830–1831، وذلك ليؤمنوا سلامة البلاد، إلاّ أنّ معظم الولاة عجزوا عن تبييض صورة الدولة العثمانية أمام الرعية لضخامة المصاعب التي اعترضتهم لظروف داخلية وخارجية، واضطرت تلك الظروف الولاة إلى أن يسلكوا أحد سبيلين في دمشق: إما العمل بشكل بسيط دون الالتفات إلى الإصلاح الجذري ومعاملة الناس بالحسنى، وتأمين مصالحهم الشخصية قبل العزل. أو كان البطش وفرض السلطة بالقوة معتمدين على حاشية وأتباع ممن بطشوا ونهبوا العباد والبلاد، ومنهم من فرض نفسه على السلطنة نفسها كأحمد باشا الجزار؛ عن: نعيسة، يوسف: مجتمع مدينة دمشق، ص: 208.

الربعية الاستانبولية	100 بارة = 2.5 غرش
الذهب النجمة	15.25 غرشًا
ذهب فرنسا	14.75 غرشًا
الجهادية	5 غروش
ذات المئة	100 مصرية
ذات الستين	60 مصرية
ذات القرش	40 مصرية
الربعية	10 مصريات
السيال	6.5 غروش
السيال نوع ثاني	6 غروش
العدلي	12غرشًا[25]

وفي الأوامر السلطانية إلى والي دمشق فرمان آخر عن إصدار عملة ذهبية من الذهب العدلي، وأسعارها وأسعار العملات الأخرى، في شوال 1240هـ/1825م.

العدلي	12غرشًا
نصف العدلي	6غروش
ربع عدلي	3غروش
الذهب الرومي	25غرشًا
الذهب الإستانبولي	8غروش
الذهب البندقي	11غرشًا
الذهب المصري	7غروش
الذهب الجزائري	12.5غرشًا
الذهب التونسي	12.5غرشًا
الذهب الطرابلسي	12.5غرشًا
نصف الذهب الرومي	12.5غرشًا
ربع الذهب الرومي	6.25غرشًا
ربعية الإستانبولي	2.5غرشًا
ذهب البندقية	3غروش[26]

[25]- ترجمة الأوامر السلطانية: سجل2، وثيقة41، تاريخ 1240هـ/1825م.
[26]- ترجمة الأوامر السلطانية: سجل2، وثيقة79، تاريخ 1240هـ/1825م.

وفي عهد السلطان عبد المجيد ضربت الليرة المجيدية، وهذه قيمتها أمام العملات الأجنبية، وهي تساوي 100غرش:

الليرة الذهبية الفرنسية	91غرشًا
الليرة الذهبية الإنكليزية	138غرش
المخمسة الذهبية	1900غرش
الليرة المجيدية	4.6 دولار أمريكي[27]•

5- العملة في عهد إبراهيم باشا:

قام إبراهيم باشا بتخفيض قيمة العملة الذهبية بنسب مختلفة، ونادى في الشام باعتماد التسعيرة الآتية: وذلك سنة 1249هـ/1833م

الذهب الغازي الجديد	بـ17.5غرشًا	بعد ما كان	20غرشًا
الذهب القمري الكبير	بـ2.75غرشًا	بعد ما كان	4غروش
الفندقلي	بـ8.5غروش	بعد ما كان	9غروش
الجهادي القديم	بـ60غرشًا	بعد ما كان	65غرشًا
الإسكان	بـ25.5غرشًا	بعد ما كان	26غرشًا
نصف الجهادي	بـ25.5غرشًا	بعد ما كان	26غرشًا
الغازي القديم	بـ20غرشًا	بعد ما كان	21.25غرشًا
الربعية الظريفة	بـ2.5غروش	بعد ما كان	3غروش[28]

وفي سنة 1252هـ/1836م ضرب محمد علي في مصر والشام عملة جديدة من الذهب والفضة هي:

فرانسا . مصري	20غرشًا
نصف فرانسا مصري	10غروش
ربع فرانسا مصري	5غروش
قطعة الذهب ذات العشرين غرشًا	تساوي خيرية مصري
قطعة الذهب ذات المئة غرش	تساوي جهادي[29]

---

[27]-إينالجيك، خليل: التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للدولة العثمانية، دار المدى، 2007م، ص: 775.

• تعكس الأرقام عدم استقرار أسعار العملات في دمشق، لأن دمشق في تلك الفترة كانت تشهد اضطرابات صعبة، ولاسيما ثورة 1830 التي أطاحت بواليين، وتلاها مباشرة حملة محمد علي باشا وابنه إبراهيم، مما يدل على سوء الأوضاع السياسية داخليًا وخارجيًا؛ عن الباحث.

[28]-مجهول المؤلف، مذكرات تاريخية، نشرها قسطنطين الباشا، حريصا، لبنان، 1926، ص: 135.

[29]-سامي باشا، أمين، تقويم النيل، مطبعة دار الكتب بالقاهرة، 1928م، ص: 473 وما بعد.

وفي أمر من محمد علي باشا إلى والي دمشق أنه علم أن الدولة العثمانية أصدرت عملة جديدة من فئات 100غرش، و50غرشًا، و25غرشًا، ونظرًا لانتشار الغش والتزوير في العملة العثمانية، فقد أمر بعدم التعامل بها في مصر، وتبقى سارية في الشام؛ لأنها بالأصل كانت مستخدمة في الشام[30]. مما يدل على أن إبراهيم باشا لم يول الشام الاهتمام نفسه (للعملات) كما في مصر، أو كما اهتمام الدولة العثمانية.

ثانيًا: الانعكاسات الاقتصادية للأسعار في دمشق خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر:

كان الولاة يقومون بجهود كبيرة لتثبيت الأسعار ومنع ارتفاعها؛ لأن ارتفاعها كان يعني الثورات والفتن وعزل الوالي، وذلك لتزايد الضغوط الاقتصادية على البلاد (الدولة والمجتمع). وقد ذكر ميخائيل الدمشقي أن الوالي علي باشا 1231هـ/1813م لاحظ ارتفاع الأسعار الفاحش في دمشق، وتجاهل التجار والباعة، فأصدر تعليماته بتحديد الأسعار، وعند تحقيقه في الموضوع تبين له أن المسؤول عن ذلك اثنان من أقرب مساعديه هما: زينيل آغا، وسقا أحمد آغا، وأنهما يحتالان في شراء القمح بجميع الوسائل، ويقومان بخزنه في مخازنهما، وعندما تأكد من ذلك أمر بقتلهما في الحال، وصادر القمح، ووزعه على الفقراء[31]. إن الإجراء الذي اتخذ بحق الفاسدين كان مهمًا جدًا، لكن المعالجة العامة للفساد كانت تحتاج إلى ضبط أوسع للتجار الآخرين الذين تجاهلوا ارتفاع الأسعار، ولم ينظروا إلى ما سيؤول إليه التضخم الاقتصادي في البلاد، واتساع الفروق الطبقية بين أبناء المجتمع.

ثم قام المتسلم بإشهار النداء على أسعار اللحوم وغيرها، وكان ينزل إلى الأسواق متخفيًا، فوجد مرة رجلًا يحمل لحمًا، فسأله بكم اشتراه، فعلم أنه اشتراه بأكثر من التسعيرة، فعاد إلى اللحام مع المشتري فلم يجده ووجد أجيره، فقام بقتله في الحال مع أنه أخبره أنه لم يبع اللحم، ولا علم له بشيء، وإنما الذي باعه هو "معلمه"، وقد احتج القاضي والمفتي والعلماء على ذلك، فلم يلتفت إليهم....[32]، وهذا يدل على جدية الولاة بضبط الأسعار ومراعاة الفقراء خشية تمردهم. ومن جانب آخر يدل ذلك التصرف الصادر عن الوالي عن عدم بُعْدِ النظر للواقع الاقتصادي عند بعض الولاة الذين اهتموا بمنع التمرد للحفاظ على مواقعهم دون إدراكهم البعد الحقيقي للتمرد الذي يكمن في

[30]- سامي باشا، أمين: تقويم النيل، ص: 403.
[31]- الدمشقي، ميخائيل: تاريخ حوادث الشام ولبنان، منشور، 1930، ص: 58.
[32]- الدمشقي، ميخائيل: تاريخ حوادث الشام ولبنان، ص: 59.

الصعوبات الاقتصادية المعيشية لأبناء المجتمع، لاسيما الفقراء منهم، وما سيحملونه من عبء زيادة الأسعار، وهذا يتضح من خلال سياسة إبراهيم باشا الاقتصادية في دمشق، وما آل إليه الوضع من فوضى عارمة وسوء الأوضاع عامة سياسيًا واقتصاديًا واجتماعيًا.

وعندما دخل إبراهيم باشا المصري إلى دمشق طبق نظام التسعير الذي كان سائدًا في مصر، ففي سنة 1248هـ/1832م عين مصطفى آغا شبيب محتسبًا على الأسعار، فأمر هذا جميع الباعة بالتزام التسعيرة الصادرة عن مجلس الشورى بدمشق، وصار يدور في البلد ومعه عشرون رجلًا من أعوانه، وهم يحملون العصي والفلق لإنزال العقاب البدني بالمخالفين. كما كانوا يحملون الصنجات والموازين ليتأكدوا من صحة موازين التجار، وقد أدت هذه الطريقة التي كانت عملية بحسب معايير ذلك العصر إلى التزام الباعة بالتسعيرة، ولكن حصل ما لم يكن في الحسبان وهو أن التجار والموردين من أهل القرى صاروا يبيعون البضائع في القرية مباشرة قبل وصولها إلى أسواق المدينة الأمر الذي أدى إلى ارتفاع كبير في الأسعار، وزاد من خطره وبداية انتشار الفوضى الأمنية في البلاد، حتى إن كيلة القمح التي كانت تباع سنة 1248هـ/1832م بـ7.5غروش صارت تباع بثلاثين غرشًا.....[33]

وكان مجلس شورى الولاية يجتمع باستمرار مع خبراء التموين، لوضع نشرة بالأسعار، كما في الوثيقة الآتية: اجتمع مجلس ولاية دمشق بطلب من الدفتردار، لتحديد أسعار المواد الأساسية من وادي العجم وإقليم البلان والجيدور وحوران، وبعد حضور عدد من التجار وأصحاب الخبرة وشيوخ السوق، تقررت الأسعار التالية:

- حنطة حوران والجيدور: الجفت بـ 19غرشًا
- حنطة وادي العجم: الجفت بـ 18غرشًا
- حنطة إقليم البلان: الجفت بـ 17غرشًا
- الحمص البياضي: الجفت بـ 15–20 غرشًا
- الكرسنة: الجفت بـ 11غرشًا
- الشعير: الجفت بـ 9غروش
- السمن: الرطل بـ 15غرشًا

وقد صادق المجلس على هذه الأسعار[34]. صفر 1260هـ/1844م

---

[33]– مؤلف مجهول: المذكرات التاريخية، نشرها قسطنطين الباشا، حريصة لبنان، 1926، ص: 77، والكيلة هي 26 كيلوغرام كما هو آت.

[34]– سجل أوامر دمشق 82/5، تاريخ 1260هـ/1844م، والجفت 19.2كغ بحسب ما جاء في الوثيقة 432 من السجل5 المذكور؛ مركز الوثائق التاريخية، دمشق.

ولما كان القمح والشعير من أهم المواد الغذائية في تلك الفترة، فقد عمدنا إلى إعداد جداول إحصائية تبين أسعارهما في أسواق دمشق بدءًا من سنة 1212هـ وحتى سنة 1232هـ/1797م 1817م، بحسب رواية اثنين من المؤرخين المعاصرين هما: حسن آغا العبد، والمؤرخ الدمشقي المجهول صاحب المذكرات التاريخية. وسوف نرى في هذه الجداول تباينًا كبيرًا في الأسعار من شهر لآخر، وعلى سبيل المثال فإن سعر غرارة القمح كان سنة 1213هـ/1817م يساوي 50غرشًا، وارتفع سنة 1232هـ/1817م سبع مرات، فصار 350غرشًا، وهذا عائد بالدرجة الأولى إلى انعدام الأمن وحصول الصراعات العسكرية بين طوائف العسكر، أو محاصرة دمشق من قبل الأمراء الطامعين بها وما أكثرهم. إنّ الجداول المتضمنة تفاوت الأسعار والتزايد المستمر تدل على سوء الأوضاع الاقتصادية في الدولة العثمانية حينذاك الذي لم يخل من تأثير دور التغلغل الأجنبي في خلايا الاقتصاد العثماني الذي سيؤدي إلى مزيد من التراجع على المستويات جميعاً سياسيًا واقتصاديًا واجتماعيًا. وأسعار القمح بين 1213-1232هـ/1798-1817م بحسب روايات حسن آغا العبد

أ- أسعار القمح:

الصفحة	التاريخ	سعر الغرارة
57	ذو الحجة 1213هـ/1817م	50غرشًا
62	ذو الحجة 1214هـ/1818م	100غرش
63	ذو الحجة 1215هـ/1819م	150 غرش
96	رجب 1219هـ/1823م	60 غرشًا
98	شعبان 1219هـ/1823م	130 غرش
152	المحرم 1225هـ/1838م	150 غرش
153	ذو الحجة 1225هـ/1838م	250 غرش
158	ذو الحجة 1230هـ1843م	250 غرش
160	صفر1230هـ/1843م	200 غرشًا
161	صفر1231هـ/1844م	330 غرش
162	صفر1232هـ/1845م	350 غرش

ب- أسعار الشعير

الصفحة	السنة	سعر الغرارة
57	ذو الحجة 1213هـ/1817م	30غرشًا
57	ذو الحجة أيضًا 1213هـ/1817م	60غرشًا
63	1215هـ/1819م	100غرش[35]
96	1218هـ/1822م	40 غرشًا
153	1230هـ/1843م	180 غرش[36]

1-أسعار المواد الغذائية والدور والعقارات ومواد البناء بعد حملة إبراهيم باشا: أسعار القمح والشعير 1260هـ و1261هـ/1844م و1845:

في مجلس شورى دمشق كُشف عن أسعار الخبز والشعير في آخر تسعيرة بتاريخ 17 رجب 1260هـ فتبين أنها كانت على النحو الآتي:

- أوقة الخبز = 20بارة
- اوقة الشعير = 15بارة
- جفت الشعير = 6غروش

فعدل المجلس الأسعار على النحو الآتي:

- جفت الشعير = 9غروش
- أوقة الخبز = 30بارة
- أوقة الشعير = 22.5بارة

وأمر المنادي بالمناداة بها، وهذا يعني أن الجفت يساوي 16أوقة[37] في 11شوال 1261هـ/1845م؛ أسعار الشعير في 8 شوال 1261هـ/1845م

حضر إلى المجلس اثنان من العلافة بسوق الخيل، وقَرَّرا أن سعر مد الشعير النظيف 4.75 غروش، وما دونه 4.5 غروش، وأنّ هذا سعره منذ أربعين يومًا، وقد قرر أعضاء المجلس اعتماد السعر الأخير 4.5 غروش للرطل سعرًا رسميًا للشعير، وأعلم الدفتردار بذلك في 18ذي الحجة 1260هـ/1845م[38]. وهذا يشير إلى اهتمام الدولة

---

[35]- كان هذا بسبب دخول العسكر إلى دمشق.

[36]- نعيسة، يوسف: تاريخ حسن آغا العبد، دار دمشق، 1986، ص: 57-153.

[37]- ترجمة الأوامر السلطانية: سجل5، وثيقة 432، والجفت 19.2كيلو، انظر ملحق رقم 1.

[38]-ترجمة الأوامر السلطانية: سجل5، وثيقة 105، تاريخ1260هـ/1845م، انظر ملحق رقم 2.

بقوت السكان، وتلافي تمردهم والاضطرابات التي لا بد أن يحسب حسابها؛ وقد حضر عدد من العلافة إلى المجلس، وسئلوا عن أسعار الشعير، فقالوا إنّ ثمن جفت الشعير النظيف كان في شهر رمضان 14غرشًا. وقد ارتفع بعد العيد بسبب توافد الحجاج على دمشق فبلغ سعر الجفت 16غرشًا، فقرر المجلس اعتماد السعر الأخير[39]، وهنا لا بد من الإشارة إلى أن مواسم الحج كانت الظروف الاقتصادية تتغير فيها، وترتفع الأسعار، ويستمر الارتفاع نتيجة الحركة التجارية النشطة التي كانت ترافق الحجاج.

ت- أسعار المواد الغذائية:

حسب ما وردت في تاريخ حسن آغا العبد

الصفحة	سعر الرطل الشامي	السنة
57	الخبز 6مصريات	1213هـ/1798م
57	الباذنجان 3 مصريات	1213 هـ/1798م
57	كل 6كوسات بمصرية واحدة	1213 هـ/1798م
57	أوقية الصابون 4 مصريات	1213 هـ/1798م
123	اللحم 1.75غرش للرطل	1220 هـ/1805م
123	الزيت 3غروش للرطل	1220 هـ/1805م
123	السمّن 4غروش للرطل	1220 هـ/1805م
123	الصابون 3.25غروش للرطل	1220 هـ/1805م
132	البن 18غرشًا للرطل	1220 هـ/1805م
132	السمن 10غروش للرطل	1220 هـ/1805م
132	الفحم 4غروش للرطل	1220 هـ/1805م
162	الأرز 20غرشًا للرطل	1231 هـ/1815م
162	السمن 70غرشًا للرطل	1231 هـ/1815م
	الزيت 50غرشًا للرطل	1231 هـ/1815م

يلاحظ من الجدول الذي تذكر فيه أسعار المواد الغذائية منذ 1798 ولغاية 1815 أنه لم يطرأ تغير كبير على أسعار تلك المواد في نهايات القرن الثامن عشر وحتى الربع الأول من القرن التاسع عشر.

[39]- ترجمة الأوامر السلطانية: سجل5، وثيقة 484، تاريخ 1261هـ/1845م.

ث- أسعار الخضار والفاكهة شعبان 1261هـ/1845م:

قدم قائد الشرطة -تفنكجي باشي- إلى المجلس خلاصة دراسته للأسعار، حسبما كلفه المجلس، مع مراعاة حال الفقراء والمساكين، فكانت على النحو الآتي:

رطل الباذنجان البلدي	40 بارة
رطل الباذنجان الإفرنجي	20 بارة
رطل البامية	40 بارة
رطل اللوبيا	40 بارة
رطل الحصرم	30 بارة
رطل العنب الأحمر	30 بارة
رطل العنب الزيني	36 بارة
رطل التين البعل	46 بارة
رطل التين الملكي	40 بارة
رطل التين الماسوني	34 بارة
علبة اللبن الشرقي	80 بارة
علبة اللبن الديراني والقديمي	70 بارة
رطل حليب الماعز	46 بارة
يقطين طويل العشرة بـ	20 بارة
ملوخية الخمسة بـ	60 بارة
رطل البطيخ الأصفر	20 بارة
رطل الخيار البلدي الصغير	20 بارة
القثاء سعر الواحدة	بارة واحدة

وقد وافق المجلس على هذه الأسعار، وأمر بتعديلها كل عشرة أيام بحسب قلة المواد وكثرتها؛ أي حسب العرض والطلب، وكلف الكيخية والمحتسب والتفنكجي باشي بإلزام الباعة بالتقيد بها تمامًا. الاثنين 15شعبان 1261هـ/1845م[40]، وفي هذا إشارة واضحة من القائمين على سياسة التسعير على الاهتمام بالوضع المعيشي للسكان، وهم مقبلون على شهر رمضان، وما يلي من وثائق يثبت ذلك أيضًا.•

[40]- ترجمة الأوامر السلطانية: سجل5، وثيقة 436، تاريخ 1261هـ/1845م، انظر ملحق رقم 3.

• كانت الحياة الاقتصادية في دمشق (كبقية المناطق العثمانية) في صعود وهبوط، تبعًا للوضع السياسي في المدينة، فحينًا ترخص الأسعار حين يسود الهدوء في المدينة، وحينًا ترتفع في حال حدوث أي اضطراب؛ عن المنجد: ولاة دمشق في العهد العثماني، ص: 7.

وفي شهر شوال 1261هـ/1845م قدم الكتخدا إلى مجلس دمشق تقريرًا يقول فيه: نظرًا لتسعير العنب بأسعار منخفضة لم تعجب المزارعين، فقد قل وروده إلى دمشق، وقد علم جناب الوالي أن أحد خدام السرايا أذن للفلاحين برفع سعر العنب في خارج دمشق، وعدم إدخاله إلى دمشق، ثم عمدوا إلى تحويله إلى زبيب؛ لأن السعر المحدد لا يعجبهم؛ لأن تكلفته أكثر من السعر المحدد له.

وقد قرر المجلس استدعاء شيخ الخضرية للتداول معه في هذا الأمر؛ لأن العنب والخبز هما طعام غالبية الفقراء، كما كلف التفنكجي باشي بحل الأزمة[41]، وهناك أمر مهم وهو أن السماح بإنشاء الخمارات في دمشق أدى إلى زيادة الطلب على العنب، والجدير بالذكر أن الخمارات كانت قد افتتحت خلال حكم إبراهيم باشا لدمشق، وبلغت 28 خمارة تركز معظمها في منطقة باب توما.

ج- أسعار اللحوم: 9 شوال 1260هـ/1844م:

وفي وثيقة من وثائق سجل مجلس الولاية نرى جانبًا جديدًا من طريقة التسعير، وما يلامسها من إشكالات، فقد تقدم المحتسب حسن آغا؛ وهو المسؤول عن الأسعار، بعرض حال أسعار اللحم على مجلس الشورى قال فيه: لما كان سعر رطل اللحم الهبرة قبل عيد الفطر يساوي 6غروش، فأصبح 7.5غروش بحلول العيد أي بزيادة 5بارات للأوقية، ومع انقضاء أيام العيد، مازال اللحامة يبيعون بالسعر الجديد، الأمر الذي أدى إلى شكوى الناس من ذلك؛ لذلك جئت بكتابي هذا لتحديد أسعار اللحوم.

وبعد دراسة الموضوع في المجلس تبين أنه جرت العادة على ارتفاع أسعار اللحم في العيد بمقدار بارتين للأوقية تدفع على سبيل العيدية، وبما أن سعر رطل اللحم في شهر رمضان كان 5غروش للحم بعظمه و6غروش دون عظم فيجب العودة إلى هذه التسعيرة بعدما انقضت أيام العيد، ولذلك يجب إبلاغ اللحامين بذلك وإرغامهم على العمل بالسعر القديم تحت طائلة العقوبات، وعلى الكتخدا وضع هذا القرار موضع التنفيذ في التاسع من شوال 1260هـ/1844م[42]؛ ولكن أسعار اللحم لم تنخفض؛ لذلك أصدر المجلس قرارًا ثانيًا بعد شهرين وهذا نصه: "تسعير اللحم في ذو الحجة 1260هـ/1844م نظرًا لارتفاع أسعار اللحم، فقد طلب مجلس شورى دمشق من أبي سعيد شيخ اللحامين بدمشق أن يبين للمجلس كلفة اللحم، وكيف يباع، دون حصول ضرر على الناس أو اللحامين، وقد قام شيخ اللحامين بما يلي:

[41]-ترجمة الأوامر السلطانية: سجل5، وثيقة 490، تاريخ 1261هـ/1845م.

[42]-ترجمة الأوامر السلطانية: سجل5، وثيقة1-2، تاريخ 1260هـ/1844م، انظر ملحق: 4.

اشترى خروفين بمبلغ 130غرش من سوق الغنم.
واشترى خروفين آخرين بمبلغ 126غرش
فصار المجموع 256غرش
وبعد ذبح الخراف الأربعة تبين مايلي:
صافي وزن الخروف الأول والثاني 19رطلًا و3أواق لحم
وصافي وزن الثالث والرابع 18رطلًا و6أواق لحم
ووزن اللية . الدهن . 2 رطل و9 أواق
وبعد دراسة ما قدمه شيخ اللحامة في مجلس الشورى وضعت التسعيرة الآتية:

- رطل اللحم بعظمه: خمسة غروش و16مصرية
- رطل اللية: 6غروش و24مصرية
- رطل اللحم دون عظم: بستة غروش و24مصرية أيضًا.
- أوقية لحم مع الدهن دون عظم: بـ22مصرية
- أوقية اللحم بعظمه: بـ 18مصرية.

وقد سُلمت هذه التسعيرة إلى الكتخدا ليأمر بإطلاق النداء في البلدة بها، وقد أعلن أن اللحام الذي يغلق دكانه أو يبيع بأزيد من التسعيره ستوقع عليه عقوبة صارمة، وعلى جميع اللحامين فتح دكاكينهم للذبح والبيع على الشروط المذكورة، والذي يخالف التسعيرة يصير عليه القصاص.في 25 ذي الحجة 126هـ/1844م"[43]

وبعد سبعة أشهر وضعت تسعيرة جديدة:

"أسعار اللحوم في 7 جمادى الأولى 1261هـ/1845م

في السابع من جمادى الآخرة سنة 1261هـ/1845م، تعهد الشيخ محمد شيخ اللحامين بدمشق بأن يبيع اللحامون اللحم بحسب التسعيرة الآتية:

- أوقية اللحم بعظمه: 17بارة
- أوقية اللحم دون عظم: 18بارة
- رطل اللحم بعظمه من الخاروف السمين:
- رطل اللحم من الخاروف الخفيف: 3.5غروش

وبعد الدراسة قرر مجلس الشورى اعتماد التسعيرة الآتية؛ لأنه رأى أن السعر الذي وضعه شيخ اللحامين فيه غبن؛ لذلك تدخل مجلس الشورى ورفع السعر.

- أوقية اللحم دون عظم: 20بارة

[43]- ترجمة الأوامر السلطانية: سجل مجلس الولاية رقم5، وثيقة122، تاريخ 1260هـ/1844م.

- أوقية اللحم مع العظم: 17بارة
- سعر الرطل بعظمه: 4غروش

وصدر الأمر للمحتسب والدلالين بإشهار النداء في دمشق بهذه التسعيرة ومعاقبة المخالفين"[44]؛ وكان القصابون في دمشق يدفعون رسومًا سنوية تتجاوز 30.000غرش، فقد أجرى المزاد في مجلس الولاية يوم 8جمادى الأولى 1261هـ/1845م ووصلت المزايدة إلى 30.000غرش، والملتزم الحاج غنيم قصاب باشي[45]، أما اللحوم الأخرى مثل لحم الجمال والبقر فيبدو أن الإقبال عليها في دمشق كان شبه معدوم؛ لأننا لم نجد وثيقة واحدة عنها بين مئات الوثائق، وكانت قيمة الجمل الواحد حوالي 200 غرش كما قرره خبراء الجمال في دمشق.[46]

ح- أسعار الدور والعقارات:

إن دراسة أسعار الدور والعقارات في أي بلد من بلدان العالم تعكس واقع المستوى المعاشي للسكان، وبهذا فإنها لا تقل أهمية عن أسعار المواد الغذائية في حياة السكان، وكانت الدور والعقارات حينها في دمشق على نوعين:

1) نوع يشمل الأرض والبناء والمياه، ويعبر عنه بـ جميع الدار أرضًا وبناءً وماءً.

2) ونوع يشمل العمارة وحدها، وتكون الأرض محتكرة، أي مستأجرة لمدة طويلة من الأوقاف أو الأفراد، وهذا عبرت عنه الوثائق بعبارة "جميع عمارة الدار..." بينما تمّ التعبير عن النوع الأول بعبارة "جميع الدار أرضًا وبناءً وماءً". وسندرس فيما يلي بضعة نماذج من الدور بصورة مفصلة تشمل محتويات الدار، وما إذا كانت من النوع الأول أو الثاني، ثم نقدم جدولًا بأسعار الدور في دمشق بدون تفصيل، وكل ذلك من خلال الوثائق التاريخية التي تؤكد واقع الحياة المعاشية في المجتمع، والمستوى الاقتصادي والاستثماري في البلاد.

دار في محلة الميدان:

اشترى صالح آغا الحكيم من درويش بن علي نصف الدار بمحلة الميدان بالشارع السلطاني قُرب محكمة الميدان، وتشمل على: ساحة سماوية، وأربع أود أرضية، ومربعات، ومطبخ، وبايكة، وسلم حجر ومشرقة، وغرفة علوية، وقصر علوية، ومرافق وحقوق شرعية، بمبلغ 1000غرش فضة صاغ، يعني كامل الدار بمبلغ 2000غرش، في 7ربيع الأول 1266هـ/1850م.[47]

---

[44]- ترجمة الأوامر السلطانية: سجل مجلس الولاية رقم5، وثيقة327، تاريخ1261هـ/1845م.

[45]- ترجمة الأوامر السلطانية: سجل مجلس الولاية رقم5، وثيقة303، تاريخ1261هـ/1845م؛ انظر ملحق 5.

[46]- ترجمة الأوامر السلطانية: سجل مجلس الولاية رقم5، وثيقة319، تاريخ1261هـ/1845م؛ انظر ملحق 6.

[47]- المحاكم الشرعية: السجل 435، وثيقة 161، تاريخ1266هـ/1850م؛ انظر ملحق 7.

عمارة بمحلة الجورة:

تحتوي على ساحة وبئر ماء، وإيوان ومربع وثلاث غرف علوية ومشرقة ومنافع وسلم حجر، بمبلغ 800 غرش، وأرض الدار في وقف الحرمين الشريفين[48] في 10جمادى الآخرة 1219هـ/1804م.

عمارة في الصالحية:

تشتمل على ساحة سماوية ومربع ومنافع شرعية[49] في منطقة الصالحية بيعت بمبلغ 120غرش فقط، 12جمادى الآخرة 1219هـ/1804م[50]

دار في الميدان–أرضًا وبناءً:

مشتملة على ساحة سماوية وبئر ماء معين و6 مربعات وإيوان وأودة وقبو ومطبخ وسلم حجر وطبقة ومشرقة ومنافع بـ3400 غرش 1265هـ/1849م[51]

ونُثبت فيما يلي بضع الوثائق من سجلات مختلفة؛ لبيان أسعار وأجور بعض العقارات في دمشق بين سنة 1212–1267هـ/1797–1850م؛ أي خلال ما يقارب الخمسين سنة، وهي تعطي فكرة تقريبية عن الحالة الاقتصادية لمختلف فئات الشعب في دمشق؛ كما تبين تفاوت الأسعار بين سنة إلى ما يليها، وبتصاعد دائم، وهذا يعني أن الدولة العثمانية كانت تمر بظروف اقتصادية صعبة خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر.

رقم الوثيقة	نوع العقار وثمنه	التاريخ
حجة أ. 108	دكان في حي العمارة: 1340غرش	1254هـ/1838م
حجة ب. 7	دكان في العمارة: 320غرش	1219 هـ/1804م
سجل 53/374	دار في حي قبر عاتكة[52]1600غرش	1258 هـ/1842م
530/240	دار في مأذنة الشحم[53] 425غرش	1212 هـ/1797م
293/242	دكان في مأذنة الشحم: 60غرش	1212 هـ/1997م
49/311	دار في القيمرية[54] 2000غرش	1242 هـ/1826م

[48] المحاكم الشرعية: السجل 255، وثيقة15، وهذه دار دون أرض وعلى المشتري دفع أجرة الأرض لمتولي وقف الحرمين الشريفين.

[49] المنافع الشرعية هي الحمامات ودورات المياه.

[50] المحاكم الشرعية: السجل 255، وثيقة23، تاريخ 1219هـ/1804م.

[51] المحاكم الشرعية: السجل 416، وثيقة 111، تاريخ 1265هـ/1849م، انظر ملحق 8.

[52] **قبر عاتكة:** هذا الحي من أفقر أحياء دمشق، وأشهر معالمه التاريخية.

[53] حمام النيروزي وجامع النيروزي، خطط دمشق.

[54] في امتداد الشارع المستقيم عند سوق البزورية.

155/467	دار في حي السويقة 500غرش	1262 هـ/1847م
644/251	مقهى في سوق الصاغة 800غرش	1220 هـ/1805م
639/251	دار في حي الخراب 600غرش	1220 هـ/1805م
83/244	دار في قبر عاتكة 2555غرش	1214 هـ/1797م
147/259	دار في قبر عاتكة 225غرش	1222 هـ/1807م
120/444	دار في حي باب سريجة 5800غرش	1269 هـ/1852م
249/444	دار في حي باب سريجة 12500غرش	1267 هـ/1850م
191/435	دار في الميدان 350غرش	1266 هـ/1849م
32/416	دار قرب الجامع الأموي 14.000غرش	1265 هـ/1848م
27/416	دار في الميدان 4800غرش	1265 هـ/1848م
37/416	دار في باب المصلى 1030غرش	1265 هـ/1848م
299/435	بايكة في الميدان 900غرش	1267 هـ/1850م

ملاحظة ترتيب الأعوام حسب قدم الوثيقة

جدول بأجور بعض العقارات

المصدر	نوع العقار	الأجرة السنوية	التاريخ
حجة أ/45	دار في حي اليهود	30غرشًا	1215هـ/1800م
حجة أ/48	دار في حي اليهود أيضًا	100 غرش	1215هـ/1800م
سجل 13/255	دكان في باب الجابية	27 غرشًا	1219هـ/1804م
حجة أ/51	دار قرب الجامع الأموي	100 غرش	1224هـ/1809م
حجة أ/62	دكان بمأذنة الشحم	40 غرشًا	1237 هـ/1821م
حجة أ/68	دار في القيمرية	60 غرشًا	1237 هـ/1821م
حجة أ/93	دار في قبر عاتكة	16 غرشًا	1249 هـ/1833م
حجة أ/100	دكان في خان الدبس	100 غرش	1250 هـ/1834م
حجة أ/107	دكان في باب توما	30 غرشًا	1253 هـ/1837م

ج- أسعار المواد المستعملة، كونها تشير إلى مستوى معيشة الأسرة:

كانت بدمشق كما في غيرها من المدن أسواق خاصة لبيع المفروشات، والملابس، والأواني المستعملة، ومن أشهر هذه الأسواق سوق الأروام في مدخل السوق الجديد من الغرب الذي عرف بسوق الحميدية فيما بعد، ولايزال هذا السوق ضمن أسواق دمشق حتى اليوم؛ وكانت التركات تباع في المزاد بعد أن ينادي "الدلال" على بضاعته، وكان المزاد يستمر عدة أيام أحيانًا حتى يقرر المسؤول عنها بيعها بعدد أن يدفع رسم المبيع.

ونعرض فيما يلي نماذج من هذه التركات، وأسعار ما فيها من مواد مختلفة، كما بيعت في المزاد، في 3 ربيع الأول 1236هـ/1820م.

- فراش: 22.5 غرشًا
- طوطاية3(طراحة): 16 غرشًا
- لحاف: 15 غرشًا
- جرن: 1.5 غرش
- مرآة: 2 غرش[55]

تركة المرحومة سعدة دنون

- خنجر فضة 10غرش
- سيف 100غرش
- بندقية مستعملة 30 غرشًا
- قره بينا(مسدس) 33 غرشًا
- طنجرة نحاس 25 غرشًا
- طنجرة مفضضة 130 غرش
- فرس بيضاء وبنتها 475 غرش
- مهر 500غرش

23 جمادى2 1253هـ/1837م[56] مخلفات بدر الدين الكردي

- فراش ولحاف 87.5 غرشًا
- سجادة 212.5 غرش
- طست وإبريق 67 غرشًا
- أركيلة بلّور 121.5 غرش
- طاسة بللور 21 غرشًا
- شمعدان 20 غرشًا
- لوح ألماسي قبرصي 339 غرش
- قميص ولباس 61.5 غرشًا
- طاسة فضة 120 غرش
- قمقم صغير فضي 29 غرشًا
- كرسي 23 غرشًا[57]

[55]- محاكم شرعية: السجل296، الوثيقة77، تاريخ 1236هـ/1820م.

[56]-محاكم شرعية: السجل365، الوثيقة2، تاريخ 1235هـ/1837م. انظر ملحق 9.

يشير بيع هذه المواد المستعملة إلى مستوى المعيشة لدى الأسر سواء التي تبيع أم التي تشتري

الكتب

- كتاب الجواهر: 23 غرشًا
- طبقات الفقهاء: 16.5 غرشًا
- ديوان القاضي إسحاق: 53 غرشًا
- كتاب شرح المصباح: 7.5 غروش
- كتاب الطريقة المحمدية: 21غرشًا
- كتاب إنشاء: 15 غرشًا

صافي التركة: **4374** غرشًا، ورثها بيت المال كاملة لعدم وجود وارث في ختام ذي الحجة 1253هـ/1838م

خ- أسعار مواد البناء 1261هـ/1845م

- قنطار الكلس = 25قرشًا
- كل 100آجرة (القرميد) = 10قروش
- حمل تراب = غرش واحد
- قصرمل[58] 50قفة = 5غروش
- قطع فخار مطحون المد = 2.5غرش
- قشر قنب الرطل = 5غروش
- 15قفة = 20غرشًا
- رطل الزيت للبناء = 7.5غروش
- أجرة المعلم = 10غروش في اليوم
- أجرة الفاعل = 5غروش في اليوم[59]

شعبان 1261هـ/1845م

- حمل حجر الكدان: 4غروش
- حمل أحجار للأساس: 5غروش
- قنطار الكلس: 40غرشًا
- حمل الصرمل: غرشان

[57]- محاكم شرعية: السجل365، الوثيقة71، تاريخ 1253هـ/1838م: انظر ملحق 10.

[58]- الرماد أو صفوة الخشب يضاف إليه الكلس وتستخدم كبديل عن الإسمنت.

[59]- ترجمة أوامر دمشق: سجل5، الوثيقة392، تاريخ1261هـ/1845م.

- رطل القشر قنب: 205غرش
- أجرة معلم العمار في اليوم: 10غروش
- أجرة معلم النحاته: 10غروش
- عامل فاعل: 4غروش[60]

هـ – أسعار الحبال

كانت أسعار الحبال بتاريخ 25جمادى الآخرة سنة 1261هـ/1845م على النحو الآتي:

- أوقة المرس والحبال = 4غروش
- أوقة الخيطان = 5غروش
- أوقة قشر القنب = 65 بارة[61]

وبعد ثلاثة أيام من ذلك التاريخ قرر مجلس دمشق زيادة نصف غرش أو 20بارة على سعر كل أوقة بسبب ارتفاع أسعار قشر القنب رحمة بصناع الحبال[62]، وفي هذا إنصاف للبائع أو الصانع من حيث مراعاة أتعاب الصانع، وتناسب السعر مع التكلفة والربح مما يساعد في استمرار الحرفة والحفاظ على الموروث الصناعي.

ثالثًا: قيم العملات ومستويات الأجور والمعاشات:

إن ما تم تقديمه من عينات حول أسعار المواد الضرورية في دمشق يوجب أيضًا تقديم نماذج مختلفة عن الأجور والمداخيل ومتوسط المعيشة ؛ لمعرفة المستوى المعيشي العام للسكان في دمشق، مما يعكس مدى التناسب بين الدخول والمصاريف.

ومن خلال الوثائق التي تمت دراستها عن مجلس الشورى بدمشق وشكاوى الناس من شدة الفقر نستطيع القول إن مستوى المعيشة في الريف كان متدنيًا بسبب الضرائب والأحوال الجوية المتقلبة، وغارات البدو والعسكر على محاصيل الفلاحين في البيادر، ولهذا تم انتقاء عدد من الوثائق في محاولة لعرض الأجور لمختلف فئات الناس في دمشق والمدن الكبرى، ومن خلال تلك الوثائق لوحظ أن كبار الحكام كانوا يتمتعون بمداخيل عالية جدًا، إذا ما قورنت رواتبهم بالآخرين، وعلى سبيل المثال كان راتب متسلم دمشق الشهري 8333غرش، ومتسلم غزة 5000غرش، ومتسلم القدس 3500غرش بينما كانت أجرة معلم العمران عشرة غروش في اليوم، والراتب الرسمي لكل من مؤذني الجامع الأموي 75غرشًا بعد الزيادة في السنة كلها وليس في الشهر.

---

[60]– ترجمة الأوامر سلطانية: دمشق، سجل 5، وثيقة423.

[61]– ترجمة الأوامر سلطانية: دمشق، سجل 5، وثيقة357.

[62]– ترجمة الأوامر سلطانية: دمشق، سجل 5، وثيقة365.

وكان القضاة والعلماء يأتون بالمرتبة الثانية بعد الحكام، بينما كانت الأكثرية الساحقة تعيش عيش الكفاف، ولاسيما العمال والمتعيشون ومن إليهم كما سيثبت في النماذج الآتية:

1- رواتب كبار الموظفين الشهرية في ولاية إبراهيم باشا:

متسلم دمشق حافظ بك العظم	8333غرش
متسلم غزة	5000غرش
متسلم نابلس	4666 غرش
متسلم حماة	3500 غرش
متسلم راشيا والحصن	3000 غرش
متسلم بعلبك	2500 غرش
متسلم بيروت	2500 غرش
متسلم حاصبيا	2500 غرش
متسلم بيروت	2500 غرش
متسلم يافا	2500 غرش
متسلم حمص	2000غرش
متسلم إربد وعجلون	2000 غرش
متسلم صيدا	2000 غرش
متسلم تبنين	1500 غرش
متسلم الشقيف	1500 غرش
متسلم جبا	1500 غرش
متسلم الرملة	1500 غرش
متسلم الخليل	1500 غرش
متسلم حوران	1250 غرش
متسلم الجولان	1250 غرش
متسلم دروز حوران	1250 غرش[63]
متسلم المعرة	1300 غرش
متسلم البقاع	1250 غرش
متسلم وادي العجم	1000 غرش
متسلم القلمون	1000 غرش

[63]-نعيسة، يوسف: المرجع في الوثائق التاريخية، ص: 282.

متسلم المرج	1000 غرش
متسلم حيفا	750 غرش
متسلم صفد	500 غرش
متسلم طبرية	500 غرش
متسلم الناصرة	500 غرش
متسلم ساحل عكا	500 غرش
متسلم شفا عمرو	500 غرش
متسلم الشاغور والجبل	500 غرش
متسلم مصياف	250 غرش
متسلم حزور	250 غرش[64]

ويستنتج من الجدول السابق حول رواتب كبار الموظفين الشهرية في ولاية ابرهيم باشا (الشام) أن العمل لدى الدولة شكل ضمانًا لحياة الفرد وأسرته، فضلًا عن أن رواتب تلك الوظائف العالية التي عكست المستوى المعاشي لتلك الفئة من الموظفين.

2- رواتب آغاوات الشام:

حددت رواتب حكام الأثمان بدمشق[65] سنة 1260هـ/1844م كما يلي: في 20 صفر 1260هـ/1844م سجلت الرواتب على النحو الآتي:[66]

1) ثمن القنوات (قسم القنوات):
   - محمد علي آغا الجندي: 250 غرش في الشهر
   - محمد آغا تمر: 250 غرش في الشهر
2) ثمن القميرية:
   - السيد أنيس الحلبي: 250غرش
   - أسعد مصطفى البابا: 250غرش
3) ثمن الصالحية:
   - خليل آغا عبيد: 250غرش
   - محمد آغا بربور: 250غرش

[64] محفظة عابدين 252، وثيقة310، عن المرجع في الوثائق التاريخية للدكتور يوسف نعيسه، ص: 285.

[65] أثمان تعني أقسام، فقد كانت دمشق مقسمة إلى ثمانية أقسام هي: ثمن القنوات، وثمن القيمرية، وثمن الصالحية، وثمن العمارة، وثمن الشاغور، وثمن ميدان فوقاني، وثمن ميدان تحتاني، وثمن ساروجة.

[66] ترجمة الأوامر السلطانية: سجل5، وثيقة106، تاريخ 1260هـ/1844م، انظر ملحق 11.

4) ثمن العمارة:
- حمزة آغا الطواشي: 250 غرش
- أبو ناصر: 150 غرش
- رسلان آغا الحشاش: 100 غرش

5) ثمن الشاغور
- عبد اللطيف آغا: 400 غرش
- محمد أبو إسماعيل: 100 غرش

6) ثمن الميدان الفوقاني:
- حسين آغا شموط: 250 غرش
- أبو علي رشيد: 250 غرش

7) ثمن الميدان التحتاني: 500غرش
- يوسف آغا سنان: 200 غرش
- محمد بن الشيخ علي: 150 غرش
- أسعد آغا العطية: 150 غرش

8) ثمن سوق ساروجا:
- حسن آغا الحيدر: 300 غرش
- أسعد آغا الطويل: 200 غرش

ويتضح من خلال تفاوت أجور الأثمان في دمشق أنها تختلف من حي إلى حي، كما تعكس مستوى المعيشة الأسري لتلك الفئة من الموظفين، وهذا كما يبدو يمكن أن ينطبق على مختلف المناطق التي كانت تحكمها الدولة العثمانية، فضلًا عن أنها تعكس قدرات الدولة الاقتصادية بحد ذاتها.

3- رواتب جباة العشار 1260هـ/1844م:

صدر بتاريخ 20 شعبان 1258هـ/1842م فرمان عن مجلس شورى دمشق، ثم جدد القرار بتاريخ 13ذي القعدة 1260هـ/1844م ليحدد رواتب جباة الأعشار على النحو الآتي:
- مأمور التعشير 1000غرش في الشهر
- الكاتب الأول 500 غرش في الشهر
- الكاتب المساعد الأول 250 غرش في الشهر
- الكاتب المساعد الثاني 250 غرش في الشهر
- الكاتب المساعد الثالث 250 غرش في الشهر

وفي السادس من شوال 1258هـ/1842م رفع راتب كل كاتب إلى 400 غرش في الشهر، مما يدل على التبدلات المستمرة في المستوى المعاشي من حيث التضخم وارتفاع الأسعار.

4- رواتب رؤساء الدوائر في دمشق:

ذكر العلاف رواتب كبار الموظفين بدمشق في 13ذي القعدة 1260هـ/1844م[67] فكانت على النحو الآتي:

- الوالي 50 . 70 ليرة ذهبية في الشهر
- المتصرف 30-45 ليرة في الشهر
- القائمقام 12-25 ليرة في الشهر
- مدير الناحية 7-10 ليرة في الشهر
- رئيس المالية 15-20 ليرة في الشهر
- مدير المالية 7-10 ليرات في الشهر
- مدير البرق 6-9 ليرات في الشهر
- وباقي الموظفين بين 1. 5 ليرات ذهبية في الشهر[68]

5- نماذج عن رواتب العلماء:

كان للعلماء امتيازات خاصة منها أنهم كانوا يعدون وظائفهم ملكًا خاصًا، ينقلونها لغيرهم أو يورثونها لأولادهم عن طريق القاضي الذي يندر أن تنقض أحكامه. ومنها أنهم يعينون في وظائف كثيرة يصعب القيام بها جميعًا، ومنها أن الوظيفة الواحدة قد تقسم بين اثنين أو أكثر كما في هذه الوثيقة التي تبين المستوى المادي الجيد للعلماء:

فقد قرر القاضي عثمان أفندي حامل الكتاب سعودي أفندي بن عبد الله القطان في الوظائف الآتية:

- الخطابة في جامع العدَّاس بالقنوات[69] = 5عثمانيات في اليوم.
- قراءة محفل شريف في الجامع المذكور = عثماني واحد في اليوم
- الإمامة في الجامع المذكور = 4عثمانيات في اليوم
- ثلث وظيفة قراءة القرآن الكريم بالجامع الأموي = عثماني واحد في اليوم

---

[67] ترجمة الأوامر السلطانية: سجل 5، وثيقة40، تاريخ 1260هـ/1844م.

[68] العلاف، أحمد حلمي: دمشق في مطلع القرن العشرين، ص: 272.

[69] **جامع العداس بالقنوات:** كان جنوب القصر العدلي تمامًا في الخمسينات، ثمار المقاصد لابن عبد الهادي، تحقيق: أسعد طلس، مكتبة لبنان، 1982م، ص: 239.

- ثلث وظيفة البوابة بمسجد عطية = 3/2عثمانيات
- ثلث وظيفة القراءة بمسجد عطية = 3/1عثمانيات
- ثلث وظيفة الحديث بمسجد عطية = 3/1 1غرشًا
- ثلث وظيفة الإمامة بمسجد عطية = 3/2غروش
- ثلث وظيفة تأديب الأولاد بمسجد عطية = 3/2غروش
- ثلث وظيفة الكتابة بمسجد عطية = 3/1عثمانيات
- ثلث وظيفة قراءة القرآن أيضًا بمسجد عطية = 3/1عثمانيات
- ثلث وظيفة النظر(المدير) بمسجد عطية = 3/2عثمانيات

وسُمح له أيضًا بالسكنى في جامع العدَّاس، في جمادى الآخرة 1219هـ/1804م[70].

ولوحظ بأن بعض رجال الدين يشغل الشخص الواحد منهم عددًا من الوظائف بمفرده، كما مفتي دمشق أحمد العمادي الذي شغل أكثر من ثلاثين وظيفة حسب ما جاء في الأوامر السلطانية السجل الثالث وثيقة 204 أن مفتي دمشق شغل الكثير الكثير من الوظائف في وقت واحد[71]، وكذلك الشيخ إسماعيل المحاسني الذي شغل مع أخيه محمد الوظائف الآتية:

- 9 دراهم يوميًا أجور تدريس
- 1.25 درهم يوميًا مقابل وظيفة نائب الناظر
- 2 درهم في اليوم مقابل الأعمال الخيرية
- درهم واحد مقابل وظيفة كيال
- 1.75 درهم مقابل وظيفة في تربة الشركسية
- 35 درهمًا يوميًا من وقف سنان باشا لوظيفة حفظ السندات
- 30 درهمًا يوميًا لقراءة صحيح البخاري في جامع السنانية
- 20 درهمًا للتدريس في الجامع الأموي
- 20 درهمًا لتدريس كتاب: دلائل الخيرات في الجامع المذكور
- 10 دراهم في اليوم لوظيفة الدعاء في الجامع الأموي
- 10 دراهم في اليوم لوظيفة ترتيل القرآن في الجامع الأموي
- 3 دراهم في اليوم لوظيفة الآذان في الجامع الأموي

[70]- محاكم شرعية، السجل 255، وثيقة4، تاريخ 1219هـ/1804م، انظر ملحق 12.
[71]- ترجمة الأوامر السلطانية، سجل3، وثيقة204، تاريخ 1251هـ/1835م.

- 3 دراهم في اليوم لوظيفة الجباية
- 1 درهم في اليوم لوظيفة النظافة
- 2 درهم في اليوم لوظيفة الحراسة[72]

من الجدير بالذكر أن رواتب العلماء من رجال الدين تعكس مدى اهتمام الدولة بتلك الفئة من أبناء المجتمع في النصف الأول من القرن التاسع عشر؛ لأنهم يشكلون أداة الدولة في تنفيذ فرماناتها لدى الشعب من جهة، ومن جهة أخرى كانت السلطة تخشى منهم إذا ما قاموا بدور إثارة حماس الناس، ودفعهم للتمرد على السلطة؛ لذا فلا بد من كسبهم إلى جانب السلطنة.

6- رواتب مؤذني الجامع الأموي:

من الجدير بالذكر أنه كان للجامع الأموي أكثر من مؤذن، وفي أمر سلطاني إلى والي دمشق موسى صفوتي باشا وإلى قاضي دمشق أن رواتب مؤذني الجامع الأموي ضئيلة للغاية، وأنهم تقدموا بشكوى يرجون فيها إنصافهم، وقد قرر السلطان أنه نظرًا لحقهم الشرعي، فقد رفعت رواتب مؤذني الجامع الأموي بدمشق جميعًا إلى 1987.5غرش بحيث يصبح الراتب السنوي للمؤذن 75غرشًا، وفي الفرمان ذاته طلب إلى والي دمشق، وهو الذي اقترح الزيادة بالتعاون مع قاضي دمشق دراسة زيادة جميع رواتب مؤذني مساجد دمشق بحيث تصبح رواتبهم كافية لمعيشتهم[73] في 12شعبان 1253هـ/1837م.

وهذا يدل على محاولة السلطان محمود الثاني مساعدة صغار الموظفين من خزينة الدولة على قدر الإمكان، كما يدل على رواتب المؤذنين المتدنية حتى بعد الزيادة، وفي الوقت ذاته يشير إلى الواقع الاقتصادي في البلاد، والصعوبات التي تعاني منها، وإلاّ كان على السلطان أن يعمل على زيادات أكبر في رواتب صغار الموظفين.

رابعًا: التركات ومستوى معيشة الأسر:

بالاستناد إلى سجلات المحاكم الشرعية والأوامر السلطانية بدمشق تبين أن ما يحدده القاضي مصروفًا للزوجة أو الأولاد في كل شهر أو يوم يعكس المستوى المعيشي للسكان، وفي الوقت ذاته يعطي فكرة تقريبية توضح نفقة القاصر، وهذا الراتب المخصص للعائلة، وبذلك يمكن الوقوف عند وثيقة، فقد فرض القاضي يوسف ضياء الدين أفندي للقاصر إسماعيل بن وهبه الجاري تحت ولاية والده وهبه، مبلغ 20مصرية كل يوم تصرف من ماله

[72]- ترجمة الأوامر السلطانية: سجل3، وثيقة184-185، تاريخ 1251هـ/1835م.
[73]- أوامر دمشق: سجل3، وثيقة179، تاريخ 1253هـ/1837م.

المخلف عن والدته، تعادل 15غرشًا في الشهر، وذلك برسم طعامه ولباسه وسائر لوازمه الضرورية[74]، وهذا يعني أن النفقة السنوية 180غرش فضة.

وفي وثيقة أخرى نقرأ: محاسبة السيد علي الميداني الوصي الشرعي عن الحرمة آمنة بنت مصطفى العلاف، المختلة العقل عن سنة كاملة، أولها شعبان سنة 1266هـ/1850م التي تمت بمعرفة القاضي.

- أصل مال المرأة آمنة بموجب دفتر المحاسبة: 4667.5غرش
- ربح ذلك عن السنة المذكورة: 699.5 غرش
- إيرادات دار الشاغور: 10غروش
- مجموع الواردات: 5377غرش
- نفقة المرأة الشهرية: 100غرش والسنوية 1200غرش
- نفقة جاريتها وكسوتها: 400غرش
- رسوم ميرية: 50غرشًا
- مجموع النفقات: 1650غرش في السنة
- الباقي للحرمة آمنة: 3227غرش
- ربح ذلك سلفًا إلى سنة تمضي من تاريخه: 558غرش
- فيصبح مجموع الباقي: 4285غرش[75]

وفي هذه الوثيقة والوثيقتين السابقتين أمر مهم جدًا، وهو أن الإيراد كان نتيجة لما يسمى بالمرابحة الشرعية، وبعبارة اليوم كان بإقراض المبلغ لأحدهم مقابل ربح سنوي مقطوع يتراوح بين 10 . 15%، وهو ما يسمى اليوم بالفائدة، وقد أجازه بعض الفقهاء في مال اليتيم وذي العاهة والأوقاف فقط، والفائدة في هذا المثال حوالي 17%.

والوثيقة الأخيرة عن محاسبة الشيخ عبد الرحمن الورع الوصي الشرعي عن القاصر عبد القادر الكردي عن سنتين وشهرين أولهم أول ذي الحجة 1261هـ/1845م.

- رأسمال القاصر 18487 غرش
- المرابحة الشرعية 2135 غرش
- ديون للقاصر 00378 غرش
- أجرة دار 00507.5 غرش
- أجرة دار كبرى 01150.00 غرش

[74]– محاكم شرعية، السجل 299، الوثيقة42، تاريخ 1245هـ/1830م.

[75]– محاكم شرعية، السجل 432، الوثيقة2، تاريخ 1266هـ/1850م، انظر ملحق 13.

- أجرة دكان بسوق الأورام 550 غرش
- أجرة نصف جنينة 150 غرش
- أجرة نصف مخزن 060 غرشًا
- قيمة بضائع 2427.5 غرش
- المجموع 25844.75 غرش
- المصاريف والديون 20130.75 غرش
- الصافي: 5714 غرش

من خلال ما تقدم ومن خلال الجداول الوثائقية يمكن الاقتراب من معرفة مستوى معيشة السكان، وهو الأمر الذي عكسته أسعار العملات وتبدلاتها، ونسب أسعار المواد الغذائية، ونسب الأجور والمعاشات ونسب الإنفاق بعد الوفاة من خلال التركات.

خامسًا: الخاتمة:

يتضح من خلال الدراسة الوثائقية المعتمدة على وثائق المحاكم الشرعية والأوامر السلطانية فيما يخص العملات وتبدلاتها، والأجور وتطوراتها، وواقع الأسعار، وانعكاساتها على الحياة المعاشية للسكان خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر في مدينة دمشق (كنموذج)، بما فيها المواد الغذائية، والعقارات، ومواد البناء، فضلًا عن التركات وتكاليف الوصاية والديون وغيرها أن البحث توصل بعد تناول تلك الأشياء إلى النتائج الآتية:

– سعى البحث من خلال الدراسة الجادة إلى تقديم صورة واقعية من خلال الوثائق التاريخية والمصادر المعاصرة عن العملات والأسعار والأجور ومستوى المعيشة في دمشق لمختلف الفئات الاجتماعية، ومواقع عملهم.

– اعتمد البحث على جداول إحصائية متعددة بأسعار القمح والشعير، والخضار، والفواكة، واللحوم ومشتقاتها، ثم أسعار العقارات وأجورها، وأسعار المواد المستعملة ومواد البناء، أتبعناها بنبذة عن الرواتب والأجور ومستوى المعيشة، وختم البحث بنشرة عن الموازين والمكاييل والعملات والأسعار من مصادر متنوعة لإكمال صورة الحياة الاقتصادية والاجتماعية في دمشق في فترة البحث النصف الأول من القرن التاسع عشر.

– عكست دراسة العملات وأنواعها وأسعارها وتبدلاتها والتلاعب بقيم نسب المعدن الثمين فيها ولاسيما الذهب والفضة واقع الدولة العثمانية الاقتصادي الاجتماعي، والتردي الذي اعترض الدولة، ومحاولاتها المستمرة للحفاظ على اقتصادها من الانهيار من خلال إدارتها وفرماناتها عبر مراحل امتدت منذ ما قبل حملة محمد علي باشا وابنه إبراهيم وخلال فترة سيطرتهم (1930 – 1939)، وبعد رحيلهم.

– بين البحث مساعي الدولة الحثيثة للحفاظ على المستوى الاقتصادي للبلاد في فترة الدراسة، أمام تصاعد التغلغل الأجنبي (من خلال سياسة الامتيازات الأجنبية)، واحتياجات الدول الأجنبية لاستثمار رؤوس أموالها في مناطق الدولة العثمانية التي تعاني ترديًا شديدًا في الاقتصاد وأوضاع المجتمع حتى بين صفوف العسكر وغيرها.. ومساعي الدول الأجنبية لزيادة الانهيار الاقتصادي العثماني بمزيد من النهب والاستغلال والسيطرة السياسية.

– بين البحث مساعي الدولة المتمثلة بجهود مجلس شورى الشام في السيطرة على الأسعار بواسطة الصوباشي والمحتسب، ومعاقبة الغشاشين عقوبات بدنية بواسطة "الفلقة"؛ وهو أمر كان شائعًا حينها.

– إن دراسة العملات بكل حالاتها وتبدلاتها ومراقبات الدولة لها تعكس كثيرًا عن والواقع الاقتصادي للبلاد ولا سيما الواقع المعاشي للسكان، كما تعكس دور الدولة في مساعيها لحماية اقتصاد البلاد.

– من خلال واقع العملات أيضًا يمكن تقدير أسعار المواد الغذائية، ومجمل أسعار الدور والعقارات التي تدل على المستوى المعاشي للسكان، فضلًا عن مراقبة مدى التطور العمراني ومستويات الطبقات الاجتماعية، وقدراتها الحياتية المعاشية.

– حرصت الدولة العثمانية خلال فترة الدراسة على الحفاظ على مستوى مقبول من الموازاة بين الدخول والمصاريف خشية من تمرد الفقراء والقيام بالثورات، فضلًا عن دور الدولة بالسعي للقضاء على الفساد من حيث تزوير العملات والتلاعب بالأسعار، ومعرفة دور الدولة في الحفاظ على قوة الاقتصاد الوطني.

– تعكس العملات ونسب الأسعار مدى مستوى المعيشة للمجتمع، كما تعكس بدايات التغلغل الرأسمالي في البلاد، وما نتج عن هذا من بدء التغيرات الاجتماعية والثقافية، ولاسيما طرق التعامل المالي عند مختلف الطبقات الاجتماعية.

المصادر والمراجع:

أولًا: وثائق غير منشورة:

1- سجلات المحاكم الشرعية 218-296-365-409-17-435-255-416-299-432.

2- ترجمة أوامر سلطانية: سجل1-2-3-4-5.

ثانيًا: مصادر ومراجع منشورة:

1-ابن عبد الهادي: ثمار المقاصد، تحقيق: اسعد طلس، مكتبة لبنان، 1928.

2-اينالجيك، خليل: التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للدولة العثمانية، دار المدى، 2007.

3-الدمشقي، ميخائيل: تاريخ حوادث الشام ولبنان، 1930.

4-سامي باشا، أمين: تقويم النيل، مطبعة دار الكتب، القاهرة، 1928.

5-صابان، سهيل: المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية التاريخية، د.م، 2000،

6-عبد الرحمن، حكمات: النقود العثمانية في سوريا، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة دمشق.

7-العلاف، أحمد حلمي: دمشق في مطلع القرن العشرين، ط2، دمشق، 1403هـ.

8-نعيسة، يوسف: المرجع في الوثائق التاريخية أثناء حملة محمد علي باشا، 1831-1840، منشورات جامعة دمشق، 2003.

9-مجموعة باحثين: التاريخ الاقتصادي للدولة العثمانية، بيروت، دار المدى، 2007.

10- مؤلف مجهول: مذكرات تاريخية، نشرها قسطنطين الباشا، حريصة لبنان، 1926.

11- تاريخ حسن أغا العبد، تحقيق: يوسف نعيسة، دار دمشق، 1986.

ملحق(1)

سجل مجلس الشورى بدمشق . السجل الخامس
وثيقة(٤٣٢) . أسعار الخبز والشعير

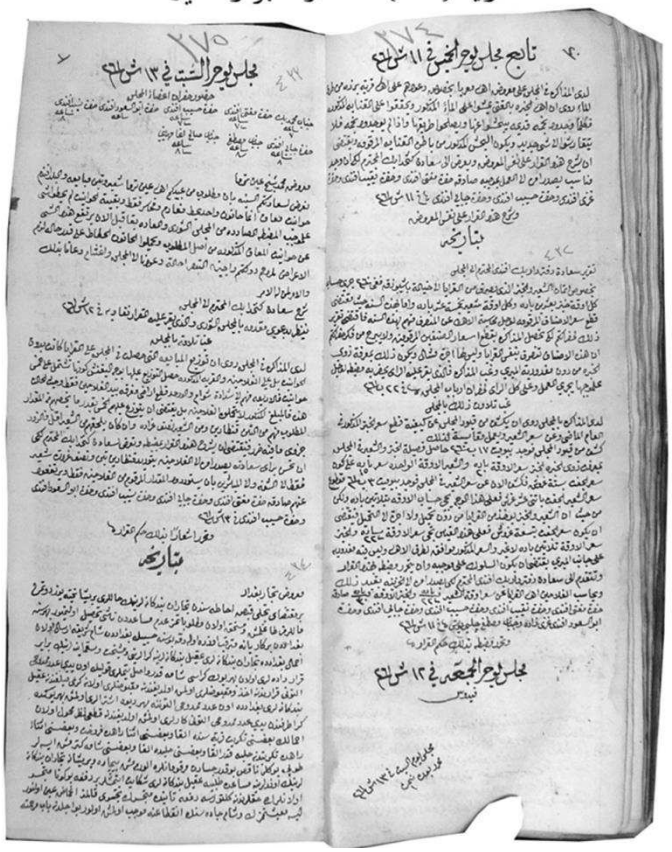

ملحق(2)

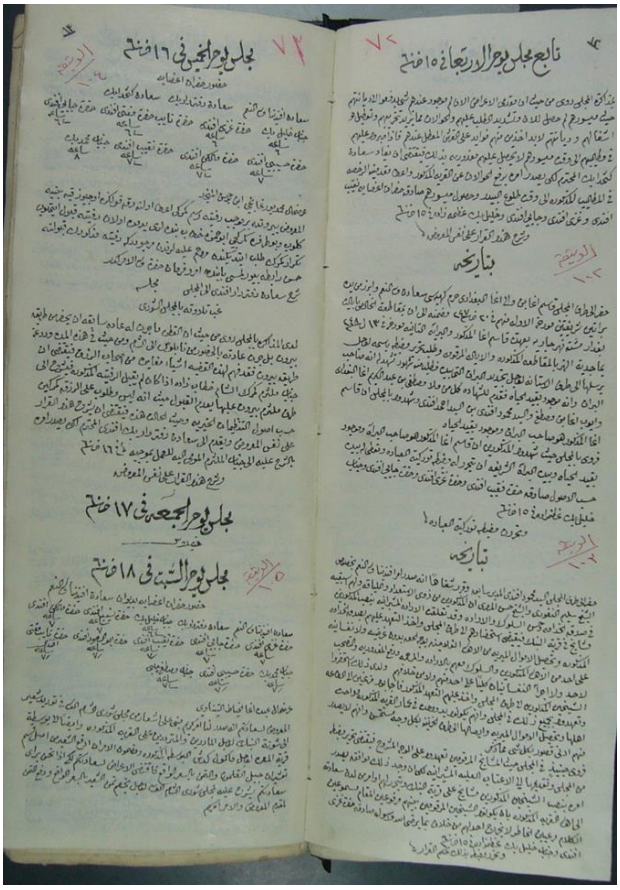

ملحق(3)

سجل مجلس الشوري بدمشق . السجل الخامس
وثيقة(٤٣٦) . أسعار الفواكه والخضار

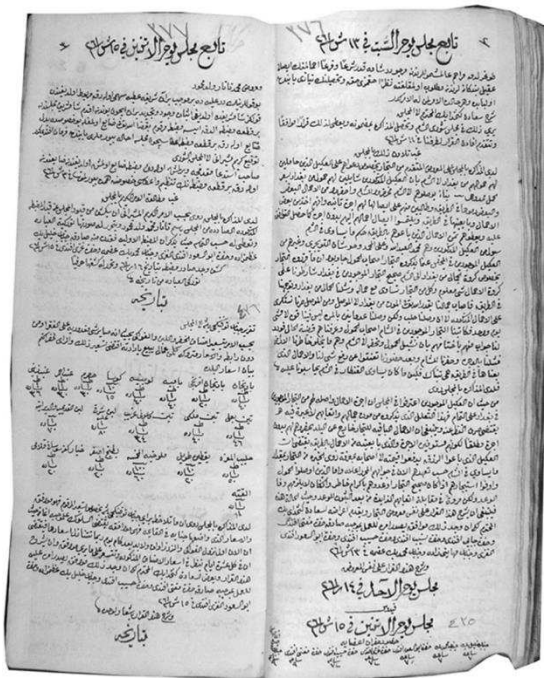

ملحق(4)

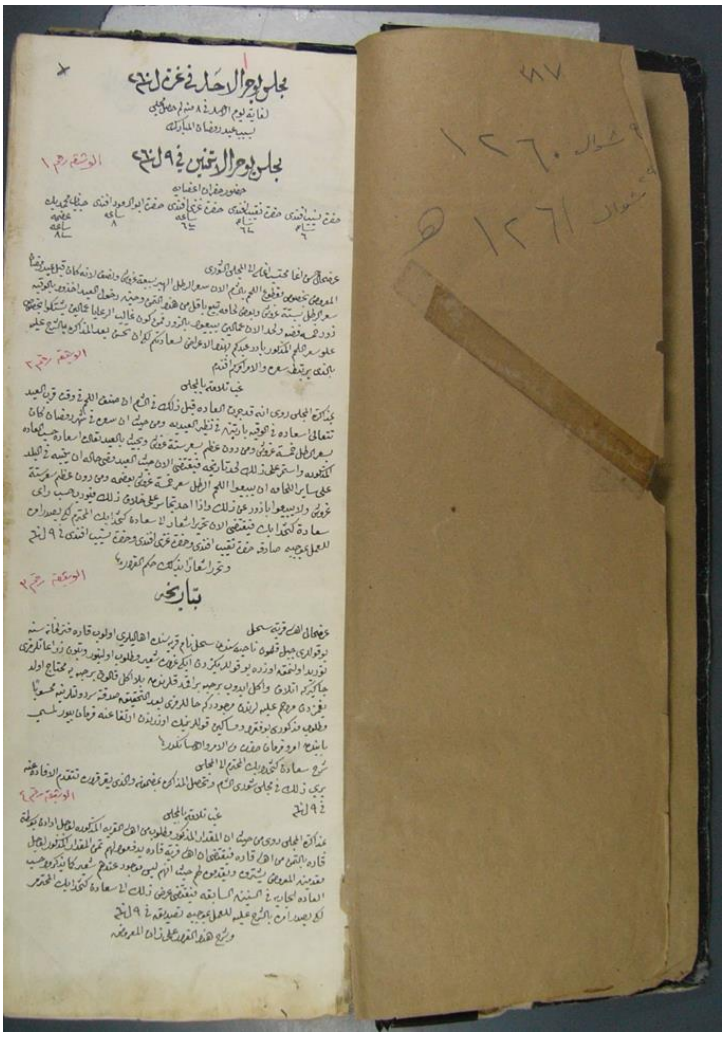

ملحق(5)

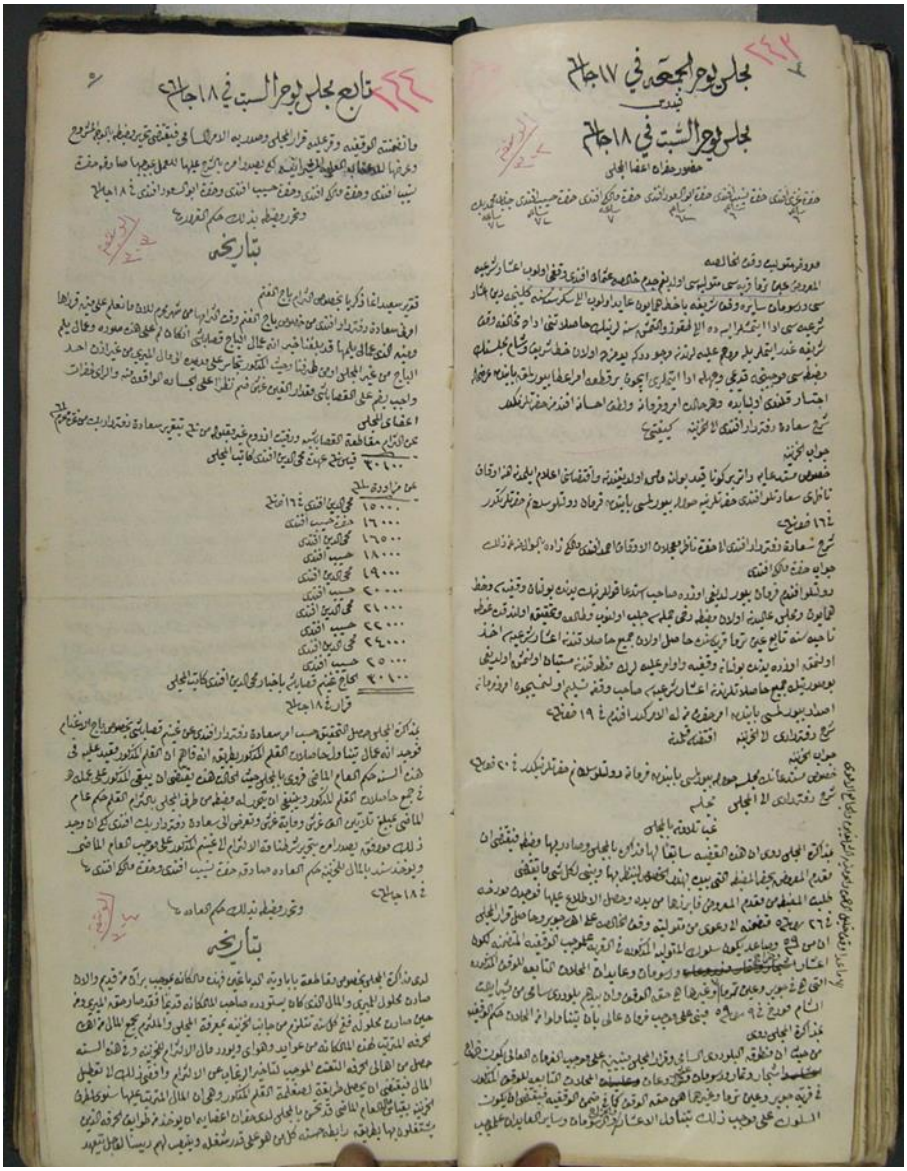

مجلس يوم الجمعة في ١٧ جمادى

يتبعه

مجلس يوم السبت في ١٨ جمادى

حضور حضرة اعضا المجلس

ورد فرمان شريف وفق ما لفحواه

المدرج طيه رقما تزيد سنى مقوليه سنى اداره نظم جديد عهده افندى وقفى اولاد اعضا رتبه سنى درجه مالى سايره وقف ترتيبه باخذ قايمه عايد اولاد الاكبر سنه كليچه دينا مقدار رتبه سنى اداء ايتمكدايسه وه الا فعزل والتعيين سنه ترتيبك حاصلاتنى اداء محمد وقف ترتيبه غدر ايتمكله بلا روح عليه لزمه وجود وكه بدرجه اولاد خط شرعيه وشمال عيلسلطنه وفقه سنى حويشيه قربى وجهاد اداء ايتدكرى ايچون برقطعه ارعلها بيورلمشه بايدوه وتجار احتبار قطعى اولنايده وقرحالده اوروزواز واطلع احماد افندى محضر تركلكه شيخ سعادت دفتدار افندى لاخزينه كيفيتى

جواب تحريرى

حضور مستدعاليه واتربه كونا قيد بيوانه وانى اولاد بغدزه واقعضاسنى اعلام ايلدوكه قرا وقاق ناحيه سى سعادتلو افندى حضرتلرينه حواله بيورلمشى بايدوه قرماه دوتدوسدم حضرتلرى تقدير ١٦٤ قوشدم

شيخ سعادت دفتدار افندى الاحضرتلرى ناظر مجلدون الوقا ما محى افندى مكلى زاده بولنايله مذكور ذاتك جواب حضرتلرى اكى افندى

دوتدوافقم قرماه بيورلديغى اوزره صاحب سندنا قولرنه بيدنده بولناماه وتفتيش وضبط قياموده وعايلى عليه اولاد ضبط وقبض قيلمش جليه اولنوب وطالبى متصفحه اولندقده تاريخ غرته تاريخيه سنه تابع عين ترما تريكندنه حاصل اولاد جميع حاصلات تذكره اعمار ترتيبه اخذ اولنمق اوزره بذمه بولناماه وتفتيه واولوعليه لزم نظر تدقيق مستاد اولنوب اولديغى بيورلديغله جميع حاصلات تذكره اعمار ترتيبه صاحب وقفه تسليم اولنجيه اوروزواز اصلى بيورلمشى بايدوه اوجوقى تزله الدركدا افندم ٩ ١٩ قوشدم

شيخ دفتدارلكى لاخزينه افتدم قولدى

جواب تحريرى

حضور مستدعاسنده مجلد مومى بيورلمشى بايدوه قرماه دوتدوسدم حضرتلرينه ٢٠ قوشدم

شيخ دفتدارلكى الا المجلس تحليم

غب تحلية بالمجلس

مذاكرة المجلس ودى اه هذه القضيه سابقا ايما مذاكرة بالمجلس وصادر بها وضبط فيتقتضاه تعدم المدعى عليها المبلغ التى بيد ايدى تحقيق ايتدكدن صكره بانبنى لكل شى ما يتقتضى طلبت المبلغ من تعدم المدعى فايرادها من يده وحاصل الاطلاع عليها توجيهت تواخذه ٦٤ ٢ سيتجه فتحضره لادعوى من متوليته وقت تحاكمت على اهل جوير رحما صلى قرار المجلس اه من ٢٩ وبما عليكون سلوك المتوليه المدعى عليه الى القريه بموجب الوقفيه المذكوره لكون اعمار المذكوره خاص غير جماعه وبرموجان وعايدات المحدث تابعه الوقف المذكوره التى هى بموجب وعين ترما وغيرها تابع حقه الوقف واه بيدم بلوردى ساكى من ثبات ذلك الشام موجب ٩ ٢ سنه ٥٩ فبنى عليه بموجب قرماه عالى باه بنا اولوانه المحدث حكم الوقفيه

مذاكرة المجلس ودى

من حيث اه نظرته البلوردى اساسى وقرار المجلس سنين عليه موجب قرماه العالى كيفيت ضبطه سجل دفتار دسوداه وتحرير دعاه وعليه المحدث تابعه الوقف المذكور فى فيه جوير وعين ترما وغيرها هن معه الوقف كما فى متون الوقفيه فيتقتضاه كيفيت البلوك المذكور على موجب ذلك بنا على الدعاء المذكور ومرماه وسايرالعايدات عليه

ملحق(6)

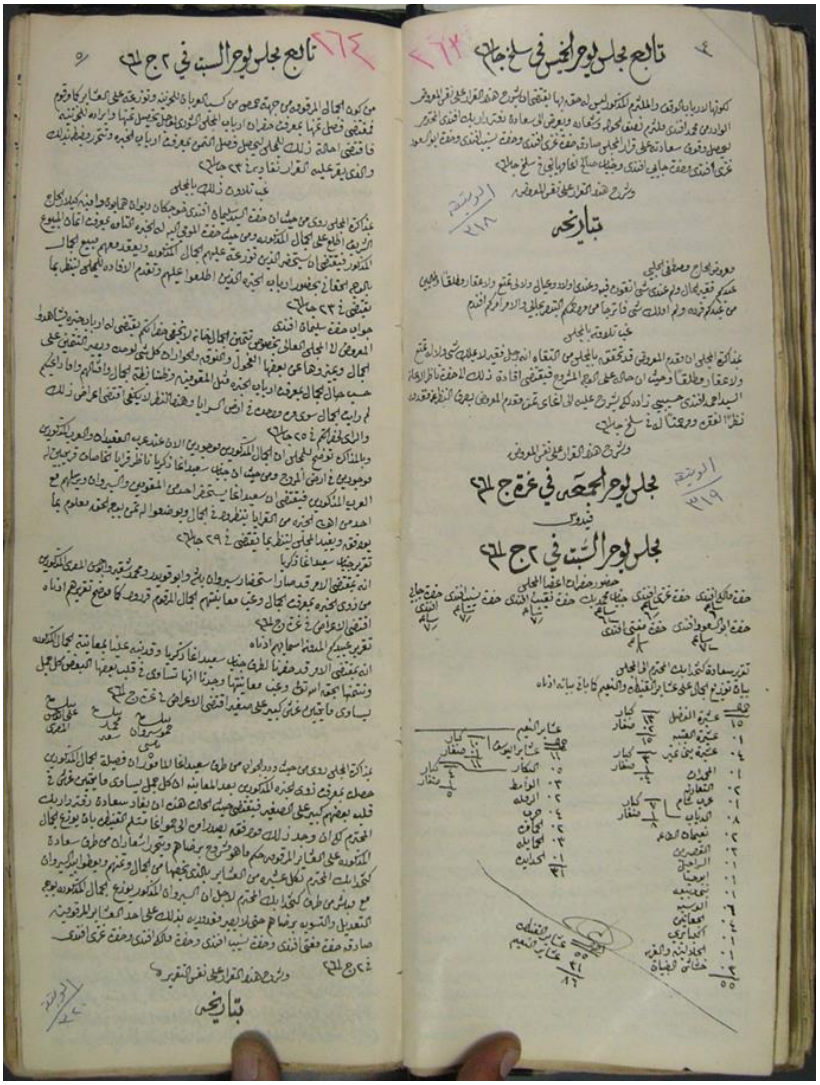

ملحق(7)

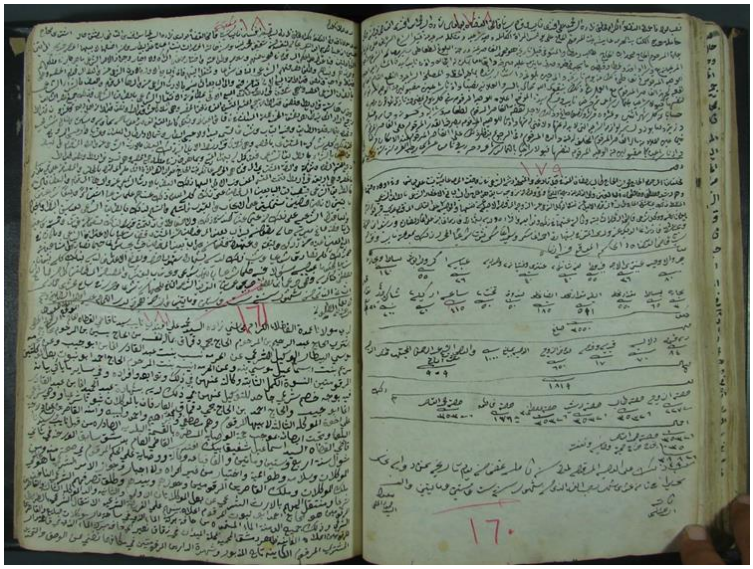

ملحق (8)

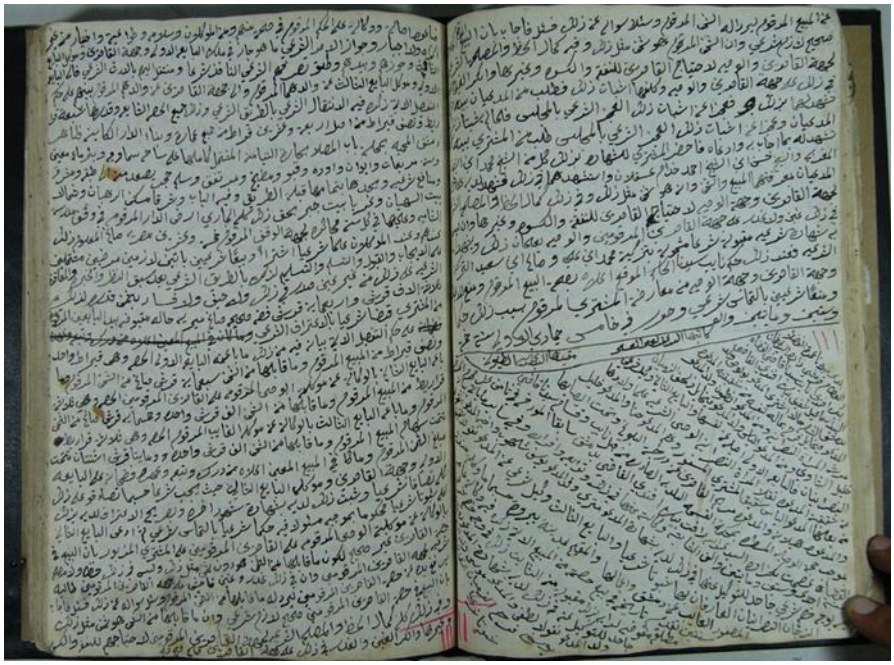

ملحق(9)

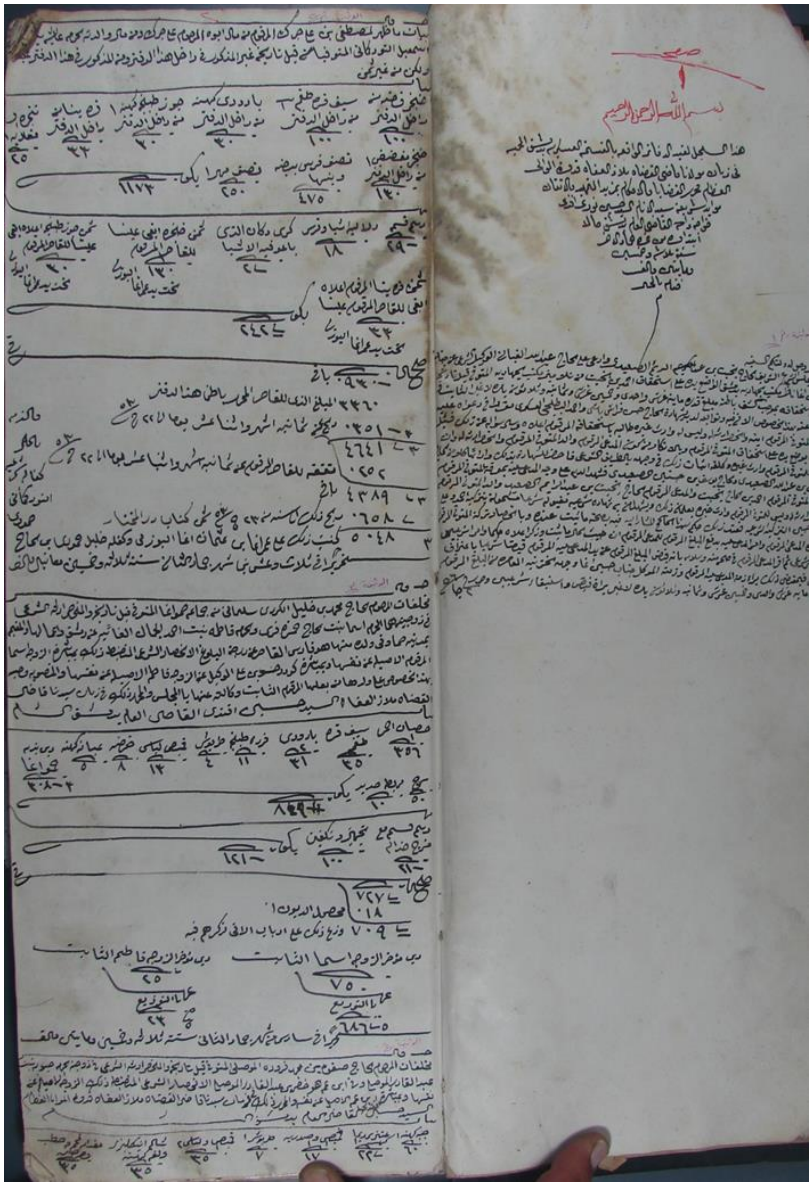

ملحق(10)

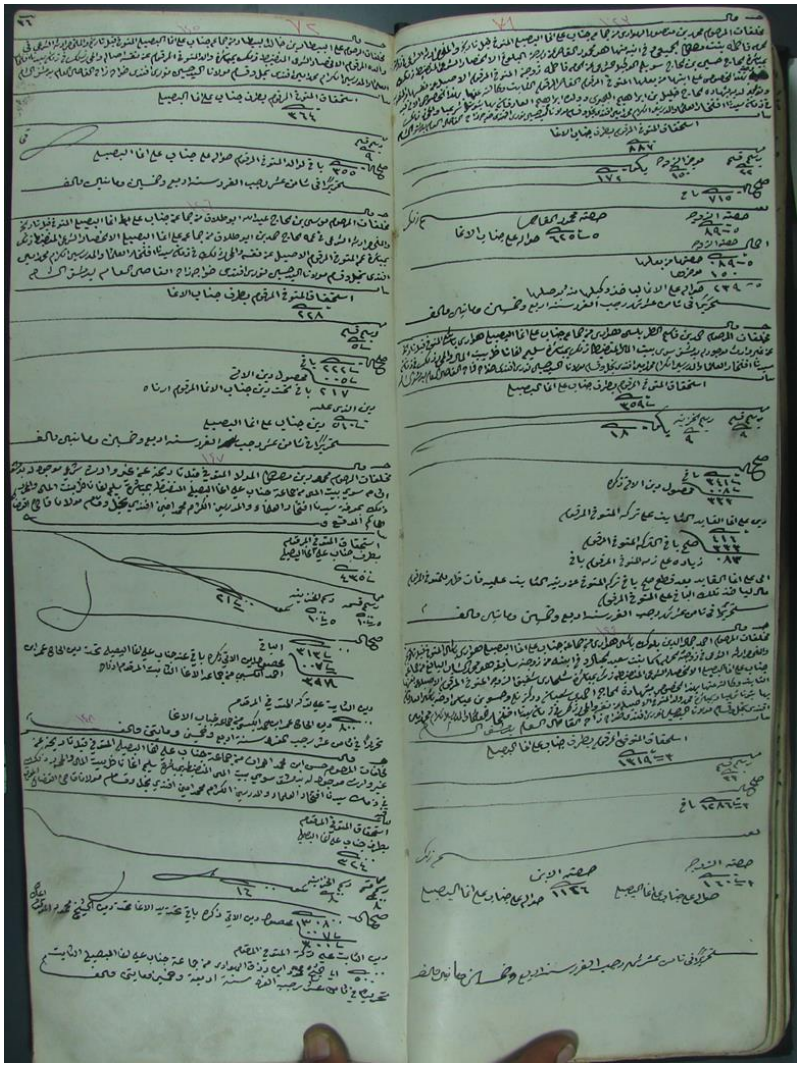

ملحق(11)

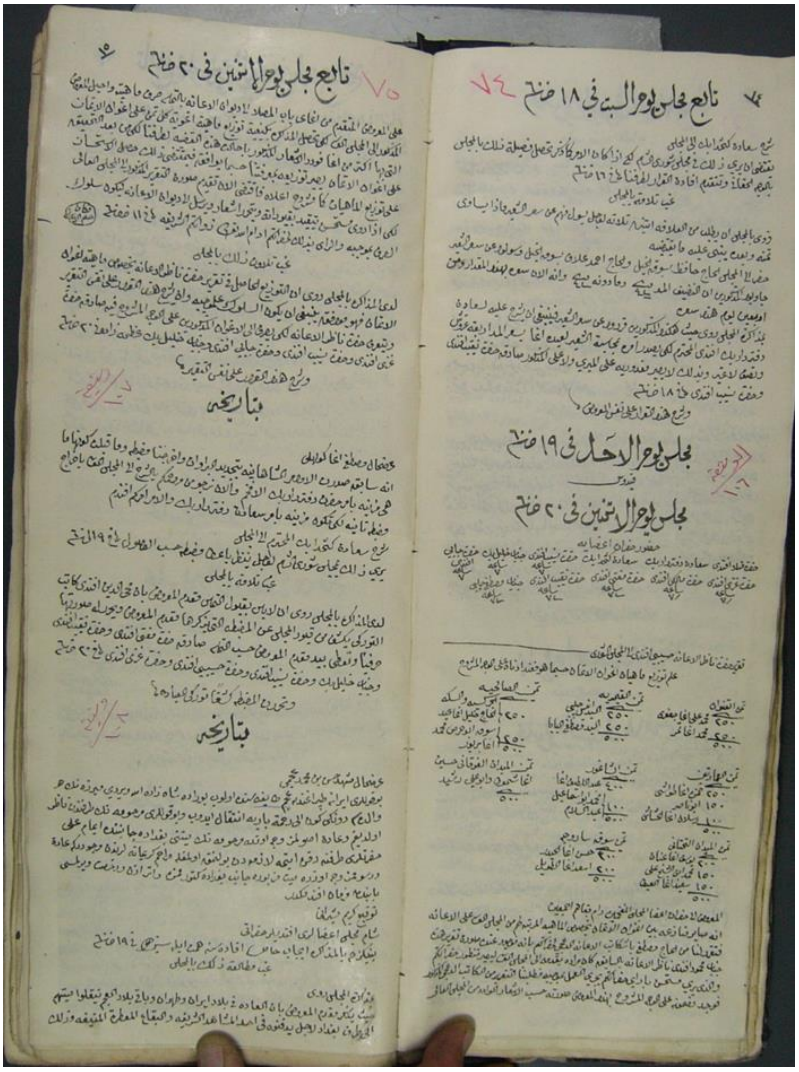

ملحق(12)

وثائق المحكمة الشرعية ـ السجل ٢٥٥
وثيقة(٤) ـ رواتب علماء

ملحق(13)